

(نبذة من أوائل الكتاب المسمّى)

الجامع الكبير

للعلّامة الوليّ الصالح الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي

بعناية

عبد الرحمن دويب

عالم المعرفة
الجزائر

الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، حياته وأعماله

المسار
2011

مجموع مشتمل:

- كتاب الرؤى والمنامات

(نبذة من أوائل الكتاب المسمّى)

- الجامع الكبير

- حقائق التوحيد

- غنيمة الوافد
وبغية الطالب الماجد

- إرشاد السالك

عالم المعرفة
الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ عبد الرحمن الثعالبي
حياته وأعماله

جميع الحقوق محفوظة

طبعة خاصة
2011م

رقم الإيداع : 2011 - 1768

ردمك : 978 - 9947 - 912 - 97 - 3

عالم المعرفة
للنشر والتوزيع

العنوان : حي الصومام عمارة 17 أ محل 07 باب الزوار/ الجزائر
الهاتف الفاكس : TEL . FAX: 021219296
EMAIL: alamelmaarifa@yahoo.Fr



(نبذة من أوائل الكتاب المسمّى)

الجامع الكبير

للعلّامة الوليّ الصالح الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي

بعناية

عبد الرحمن دويب

عالم المعرفة
الجزائر

مُقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وبعد.

فإنَّ لعلماء الإسلام في قلوبِنا منزلة لا تُضاهيها منزلة، ولعلماء الجزائر صدارة لا تحاكيها مرتبة، وللإمامِ الثَّعالبي -خاصَّة- مقامٌ لا يُساويه فيه غيره، وكلُّ مَن أنعم النَّظر في سيرة حياته، وأخلدَ إلى قِراءة كتُبِه ومؤلَّفاته، لا شكَّ أن سيقودُه الحقُّ إلى ما ذكرناه.

إذ هو كما يصِفُه **الورتيلاني** في (رحلته): «عالم الصُّلحاء، وصالح العلماء»، وهو كما يقول عنه **الكتاني**: «بركة الجزائر ووليُّها».

ولا أعلم عملا بعد الدُّعاء له بالخير والتَّرحُّمِ عليه أعظم مِن العِناية بنشر تراثِه، إذ هو مِن أسمَى مظاهر الوفاء له، وأكثرها عائدة عليه بالأجر والثَّواب، وهذا العمل هو صورة من صوَر إعادة إحياء ذكره في النُّفوس، وتحقيق آماله في نشر العلم وبعثِ آثاره من جديد.

قسم الدراسة

الفصل الأول

التعريف بالشَّيخ عبد الرَّحمن الثَّعالبي[1]

اِسمُه ونَسبُه:

هو عبد الرَّحمن بن محمَّد بن مخلوف، أبو زيد الثَّعالبي الجعفري الجزائري.

أما نسبه الكامِل فذكره الإمام أبو راس النَّاصري في **عجائب الأسفار**، فقال: «هو عبد الرَّحمن بن محمد بن مخلوف بن عمر بن نوفل بن عامر بن منصور بن محمد بن سباع بن مكي بن ثعلبة بن موسى بن سعيد بن مفضل بن عبد البر بن قيس بن هلال بن

---

(1) انظر: ترجمته في: **نيل الابتهاج** (ص: 173)، **والضوء اللامع** (4/ 152)، **وشجرة النور** (ص: 265)، **وتعريف الخلف** (1/ 67)، **وفهرس الفهارس** (2/ 131)، **ومناقب الحضيكي** (2/ 288)، **وهدية العارفين** (1/ 432)، **وتاريخ الجزائر العام** (2/ 280)، **والأعلام** (4/ 107)، **ومعجم المؤلفين** (5/ 192)، **وعجائب الأسفار** (15/ و) لأبي راس المعسكري مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1632، **ووفيات الونشريسي** (ص: 149)، **وكفاية المحتاج** (ص: 189 - 192)، **وتوشيح الديباج** (ص: 120)، **والحلل السندسية في الأخبار التونسية** (1/ 611- 615)، **ودرة الحجال** (ص: 331- 334)، **وكشف الظنون** (2/ 1163)، **والفكر السامي** (ص: 592- 593)، **وموسوعة أعلام المغرب** (2/ 781 - 782)، **ومعجم أعلام الجزائر** (ص: 90 -91)، **ومعجم المفسرين** (1/ 276)، **والتحفة المرضية** (الملحق: 3/ ص: 334- 345)، **وتاريخ الجزائر الثقافي** (1/ 91- 93)، وقد اعتمدنا في رقم هذه التَّرجمة على ما كتبه الأستاذ الدكتور **موسى إسماعيل** في تحقيق كتاب الإمام الثَّعالبي: **جامع الأمهات**، (أطروحة دكتوراه).

عامر بن حسان بن محمد بن جعفر بن أبي طالب».

وقد حاول **ابن خلدون** أن يشكِّك في هذا النَّسب، فقال: «وهم يزعمون ـ أي: الثَّعالبة ـ أنَّ نسبهم في أَهلِ البيتِ إلى **جعفر بن أبى طالب**، وليس ذلك أيضا بصحيح، لأن الطالبيِّين والهاشميِّين لم يكونوا أَهلَ بادية ونجعة، والصَّحيح ـ والله أَعلَم ـ مِن أمرهِم أنَّهم مِن عربِ اليمَن »[1].

وهذا التَّشكيك في النَّسب لم يرُق مؤرِّخ المغرب الشيخ أحمد النَّاصري (ت: 1315هـ/ 1897م) الثَّعالبي أصلا، وصاحب كتاب: **الإستقصا في أخبار المغرب الأقصى**، فألَّف كتابا يصِلُ فيه نسبهم بالبيت الشَّريف، ويردُّ على مَن طعنَ في هذا النَّسب، وسمَّى كتابَه بـ: (**طالع المشتري في النسب الجعفري**)[2].

كنيتُه:

اشتهَر عند جميع المترجِمين له بكنية: **أبي زيد**، وهي تكنية اصطلاحية كما هو معهودٌ عند علماء النَّسب، فنجدهم يكنون مَن اسمه عبد الرَّحمن بأبي زيد، ومَن اسمه محمد بأبي عبد الله، مَن اسمه أحمد بأبي العباس، ومَن اسمه إبراهيم بأبي إسحاق، ومَن اسمه زكريا بأبي يحيى، ومَن اسمه عبد الله بأبي محمد، وهو اصطلاحٌ جرى عليه أصحاب التَّراجم والطَّبقات.

كما كان يكنَّى أيضا بأبي يحيى، وبأبي محمد[3].

---

(1) **تاريخ ابن خلدون** (6/ 121).

(2) انظر: **الفكر السامي** (2/ 638) للحجوي الثَّعالبي.

(3) انظر: **التُّحفة المرضية**، (الملحق: 3/ ص: 344) بقلم الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري.

تَحليتُه:

الإمام العلَّامة المفسِّر المحدِّث الفقيه الثِّقة، المشهور بالعبادة والاجتهاد والورع، والولي الصالح الزَّاهد العارف بالله الوَقَّاف عند حدوده، أشهر علماء الجزائر بلا منازع، وأوفر أوليائِها ذكرا بلا مدافع.

قال الشَّيخ **عبد الرَّحمن الجيلالي**: «هو فَخرُ أئمَّة علماء الجزائر وصُلحائِها الأتقياء الأبرار، الإمام المجتهِد الحجَّة » [1].

ويقول تلميذه الشَّيخ **أحمد زرُّوق**: «كانت الدِّيانة أغلب عليه مِن العلم » [2].

وحلَّاه تلميذه **عيسى بن سلامة البسكري**، فقال: «الشَّيخ الصالح الزاهد العالم العارف الولي».

تاريخ ومكان ولادته:

ولد الإمام **الثَّعالبي** سنة 786هـ/ 1384م، بناحية: **وادي يسَّر**، الواقعة بالجنوب الشَّرقي مِن مدينة الجزائر (**العاصمة**) على بُعد (86) كلم.

ونقل **التنبكتي** أنَّه « ولد عام خمسٍ أو ستٍّ أو سَبع وثمانين وسبعمائة » [3].

وسبب هذا الاِضطراب في تحديد سنة مولده راجعٌ إلى خِلافٍ وقعَ بين أفراد الأسرة، وقد أشار الإمامُ في كتابه: **غنيمة الوافد** [4] إلى هذا الأمر، فقال: «كتبتُ هذه الأحرف في السابع من ذي القعدة من عام إحدى وخمسين وثماني مائة، وقد بلَغت في

---

(1) **تاريخ الجزائر العام** (2/ 272).

(2) انظر: **شرح الرِّسالة** (1/ 3) له.

(3) انظر: **كفاية المحتاج** (ص: 191).

(4) انظر: **غنيمة الوافد** (ص: 29).

السنِّ خمسا وستِّين أو سِتًّا وستِّين سنة، حسبما وقعَ مِن الخلافِ بينَ أَبي وعمِّي عُمَر في ذلك».

كما أشار أيضا إلى هذا الاضطراب في تحديد سنة مولده في آخر كتابه: **الرُّؤى**، فقال: «علَّقتُ هذِه المرائي الأَخيرة في شوال مِن عامِ ثلاثة وستِّين وثمانمائة، وقد بلغَتُ في السِّنِّ تِسعةً وسَبعين سنة أَو ثمانية وسَبعين (جعلَه الله عُمرًا في طاعتِه، ومُبلِّغا إلى مَرضاتِه)»، وعليه فإنَّ القول بأنَّ ولادته كانت سنة 787هـ يصيرُ ضعيفا وغير معتبَر.

نَشأتُه:

نشأ (رحمه الله) في بلدته التي ولِدَ بها، وفيها أخذ مبادئ العلوم الأساسية التي ستمكِّنُه مِن تتبُّع دراساته العليا، ليصير بعد ذلك من النُّخبة التي يعوَّلُ عليها في ميادين الفكر والعلم والسُّلوك.

قال الدكتور **محمد بن عبد الكريم الجزائري**: «وقد تلقَّى مبادئ قراءته وتعلُّمه بالجزائر العاصمة وضَواحيها»[1].

رحلاته:

كما جرَت العادة في طلبِ العلم، فإنَّ الإمام الثَّعالبي وبعد أن استكمل أدوات الطَّلب في مرحلة التَّحصيل بِبلدته، رحلَ إلى مدُنٍ كثيرة ناشِدًا توسيعَ معارِفه وتحسين مستواه العلمي والثَّقافي، فكانت الجزائر وبجاية وتونس ومصر، وغيرها من المدنِ والبلدانِ محطَّات مهمَّة في هذا السَّبيل، كما دخل تركيا أيضا والحجاز ليحجَّ ثمَّ يعود إلى تونس سنة 819هـ/ 1416م، ومنها رجع إلى الجزائر ليتولَّى بها مهامَّ التَّعليم والإِرشاد.

---

(1) انظر: **التُّحفة المرضية**، (الملحق: 3/ ص: 335).

شيوخُه:

أخذ عن شيوخ كثيرين، منهم:

- أبو الحسن علي بن عثمان المنجلاتي.
- أبو الرَّبيع سليمان بن الحسن.
- علي بن موسى بن البجائي.
- أبو القاسم محمد المشدالي.
- أبو العباس أحمد النقاوسي.

كما أجازه غير واحد مِن علماء وقته، منهم:

- الشَّيخ المحدِّث ولي الدِّين أحمد بن عبد الرَّحيم العراقي.
- الشَّيخ العلَّامة ابن مرزوق الحفيد التِّلمساني.

تلاميذُه:

أخذ عنه العلم جمع كثير، أشهرهم:

- أبو العباس أحمد زرُّوق الفاسي.
- محمَّد بن مرزوق الكفيف.
- عيسى بن سلامة البسكري.
- محمَّد بن يوسف السَّنوسي.
- محمَّد بن عبد الكريم المغيلي.
- أحمد بن عبد الله الزَّواوي الجزائري.

مؤلَّفاته:

كان (رحمه الله) موفَّقا في الكتابة، ألَّف التآليف النافعة العديدة، وصنَّف التصانيف المفيدة، في مختلف الأغراض العلمية، من تفسير، وفقه، وتصوُّف، وسيرة، وغير ذلك، واشتهرت في حياته قبل وفاته، وذلك دليل على صدق نيته ورسوخ ملكته وتبحُّرِه، وأنزل الله له القبول فيها، فرغب الناس في استكتابها وقراءتها وانتفعوا بها.

قال الشَّيخ **عبد الرَّحمن الجيلالي**: «عكف الشيخ على التدوين والتأليف، وأغلب همه من ذلك خدمة علوم الشريعة المطهرة، وله في ذلك الباع الطويل، فلقد ترك ما يزيد على التسعين مؤلفا بين رسائل وشروح وحواش وتعاليق وكتب مستقلة في الوعظ والرقائق والتذكير والتفسير والفقه والحديث واللغة والتراجم والتاريخ »[1].

فتَرك أكثر من تسعين مؤلفا، منها الكتاب المطوَّل ومنها المختصَر، وهذه جريدة بأسماء مؤلَّفاته:

1. الجواهر الحسان في تفسير القرآن.
2. الذَّهب الإبريز في غريب القرآن العزيز.
3. روضة الأنوار ونزهة الأخيار: في الفقه.
4. جامع الأمهات في أحكام العبادات.
5. شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي.
6. الأَنوار في آيات النَّبيِّ المختار.
7. جامع الهمم في أخبار الأمم.

---

(1) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 274).

8. رياض الصالحين.

9. إرشاد في مصالح العباد.

10. العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة.

11. إرشاد السالك: في الفقه.

12. الأنوار المضيئة بين الشريعة والحقيقة.

13. التقاط الدرر.

14. الدر الفائق في الأذكار والدعوات في الرقائق.

15. جامع الخيرات.

16. نور الأنوار ومصباح الظلام.

17. الإرشاد لمن فيه من مصالح العباد.

18. كتاب النَّصائح.

19. جامع الفوائد.

20. تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القران.

21. الأنوار المضيئة.

22. قطب العارفين: في التصوف.

23. المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع: في القراءات.

بعض المحطَّات من حياته:

- قال تلميذه **محمد بن يوسف السَّنوسي**: «كنَّا يومًا مع سيِّدي **عبد الرَّحمن**

الثَّعالبي (رحمه الله) وعليه ثوب أبيض وعلى رأسه عمامة عريضة مسدولة على ظهره، فوقفَ على مكانٍ مُرتَفع ونحنُ أَسفلَ منه، فنظرتُ أسفلَ منه فنظرتُ إلى ساقَيه، فرأيتُ طرفَ ثَوبٍ مِن شَعرٍ مُلاصقٍ لجسدِه، فتعجَّبتُ مِن زهدِه (رضي الله عنه)، حيثُ جعلَ الثَّوبَ الأَبيضَ مِن فَوق، فمَن رآه بِذلك الثَّوبِ الأَبيضِ يظنُّ أَنَّه مِن أهلِ الدُّنيا، وفي باطنِ الأُمور علَى خِلافِ ذلك » [1].

• ويذكُر تلميذه **عيسى بن سلامة البسكري** فيقول: «لقيتُه وناولني كتاب **الجواهر** هذا كله كاملا، مِن أوَّلِ القُرآنِ إلى آخِره، أعطاني نسخةً مِن عندِه لا بِشراءٍ ولا بِعوض، عوَّضَه الله في الجنَّة، ونفَعنا به، آمين » [2].

• حرصت أسرته على تنشِئَتِه تنشئةً دينية صالحة، فنَمَّتْ فيه روح الشَّجاعة والرَّغبة في الجهاد في سبيل الله لدَحر الأعداء، ولذا نجده يشارك في قتال الإسبان لما غزَوا مدينة تدلس وعمره لم يتجاوز خمس عشرة سنة (15) [3].

• كان شديد التَّحرِّي والتَّثبت في نقل الأقوال والاقتباس من الكتب، ففي الكثير من المرَّات كان يقول: «جمعتُ بحمدِ الله في هذا الكتاب مسائل كثيرة من مهمات الدواوين، وتحرَّيت جهدي نقلها بألفاظها »، ويقول أيضا في نفسِ المعنى: «واجتنبت النَّقل بالمعنَى خوف الوقوع في الزلل، وتوخَّيتُ في جميع ذلك الصِّدقَ والصَّواب » [4].

• كان (رحمه الله) يتوقَّد ذكاءً ويتدفَّقُ علما وفهما وإدراكا، ورُزِقَ حافظة عظيمة وذاكرة قوية، شهد له بها معاصروه، ففي الوقت التي كانت **القيروان** تزخر فيه بالعلماء

---

(1) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 273) للشَّيخ عبد الرَّحمن الجيلالي (رحمه الله تعالى).

(2) اللوامع والأسرار في منافع القرآن والأخبار اللوحة (34/ و)، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم: (828).

(3) انظر **تاريخ الجزائر العام** (2/ 193 ـ 194)، **والتحفة المرضية** (الملحق: 3/ ص: 335).

(4) **جامع الأمهات** (1/ و)، بتصرُّف.

والحفاظ نجدُه يقول حين دخلها: «لم يكن يومئذ بتونس مَن أعلمُه يفوقني في علم الحديث، منَّة مِن الله وفضلا، وإذا تكلَّمتُ فيه أنصتوا وتلقَّوا ما أرويه بالقبول، فضلا مِن الله سبحانه ثمَّ تواضعا منهم وإنصافا وإذعانا للحقِّ واعترافًا به »، ويتبع قوله: «وكان بعض فضلاء المغاربة هناك يقول لي: لما قدِمتَ علينا مِن المشرقِ رأيناك آية للسَّائلين في علم الحديث، وذلك فضل من الله ومنّة منه سبحانه، ومع ذلك لا أسمع بمجلس يروى فيه الحديث إلَّا حضرتُه، جعل الله ذلك خالصا لوجهِه ومبلغا إلى مرضاته، ونعوذُ بالله أن يكون ذلك فَخرا وسُمعة»[1].

• قال عنه الشَّيخ **عبد الرحمن الجيلالي** (رحمه الله تعالى): «وهو دائما المِدْرَهُ ـ أي: المقدَّم ـ في عشيرته، والزَّعيمُ في قَومِه، ومَلاذُهم الذي يلوذُون بِه، ومَعقلهُم الذي يلجؤُون إليه في المدلهمات »[2].

• كان طلبة العلم يعظِّمونَه ويجلُّونه غاية الإجلال ويتزاحمون عليه، ومن مظاهر ذلك التعظيم شدة الإقبال على دروسه وكتبه، وقد وصف ذلك أحد تلامذته فقال: «وربما يكون في أثناء بعض تصانيفه والناس يختطفونه مِن يده ويتتبَّعونَه بالنَّسخ حتى ربما أدركه النُّسَّاخ قبلَ أن يستكمل الكرَّاس فَينتَظِرونَه»[3].

وظائِفُه:

تولَّى الإمام الثعالبي (رحمه الله) وظائف عديدة، أهمُّها: الإمامة، فنجده يذكر لنا أنه أثناء رحلته تولى إمامة مسجد بتونس، فيقول: «لما كنت بتونس توليتُ إمامةَ مسجد»[4]،

---

(1) **رحلة عبد الرحمن الثعالبي** (ص: 110 ـ 111).

(2) **تاريخ الجزائر العام** (2/ 274).

(3) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 275).

(4) **جامع الأمهات** (اللوحة 75/ و).

ولما عاد إلى الجزائر واستقر بها ولي الإمامة بها أيضا.

كما تولى منصب القضاء في مدينة الجزائر على كُرهٍ منه، وباشر ذلك مدة ثم استعفى عن القضاء فأعفي، وعكف على العبادة والتدريس، وأقبل على نشر العلم وبثه والتَّصنيف [1].

يقول الشيخ **عبد الرحمن الجيلالي**: «يروى أنه خطب على منبر الجامع الأعظم بالجزائر، وأن من بقايا آثاره المتبرك بها إلى اليوم بهذا المسجد مقبض عصا الخطيب » [2].

وشغل **الثَّعالبي** أيضا وظيفة التَّدريس وتخرج على يديه كثير من العلماء، ولازم التَّعليم إلى حين وفاته، لأنَّ التَّعليم مِن أشرف الوظائف وأنبلها، وهي سنة النبي ﷺ الذي بعثه ربّه معلما ميسرا.

ثناءُ شيوخِه عليه:

حلَّاه الحافظ **أبو زرعة العراقي** في إجازته بقوله: «الشيخ الصالح الفاضل الكامل، المحرّر المحصّل الرحّال، أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي » [3].

وحلَّاه شيخه الحافظ **ابن مرزوق الحفيد** في إجازته له بقوله: «أجزت سيدي الشيخ الأجل، الفقيه الأنبل، المشارك الأحفل، المحدّث الراوية الرحلة الأفضل، الحاج الصالح المبارك الأكمل، أبا زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، وفقه الله ورضي عنه» [4].

---

(1) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 274).

(2) **تاريخ الجزائر العام** (2/ 274).

(3) انظر: **رحلة عبد الرحمن الثعالبي** (ص: 120).

(4) نفس المرجع (ص: 114 ـ 115).

وحلَّاه الحافظ **الأُبِّي** في إجازته بقوله: «الصَّاحب الفقيه المجيد الأكرم»[1].

ثَناءُ تلاميذِه عليه:

وقال عنه تلميذه الشيخ **زرُّوق**: «شيخنا الفقيه الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ثم الجزائري، وكانت الديانة أغلب عليه من العلم »[2].

وقال الشيخ الإمام **ابن مرزوق الكفيف**: «الإمام العلامة الصالح أبو زيد عبد الرَّحمن بن محمد الثعالبي»[3].

وفي مرثية تلميذه الإمام **أحمد بن عبد الله الجزائري الزَّواوي**:

أبو زَيدٍ المشـهورُ بـالعلمِ والتُّقـى ... لـهُ الفضـلُ فينـا والمقـامُ المُرفَّـعُ

هو العالمُ الموصوفُ بالنَّفعِ لِلورَى ... به عنهُم خَطْـبُ الحـوادثِ يُـدفعُ

ثناءُ الأئِمَّة بعدَه عليه:

قال الإمام الحافظ **السَّخاوي**: «وكان إماما علّامة مصنّفا»[4].

وحلَّاه **التنبكتي** بقوله: «الشيخ الإمام الحجة العالم العامل الزاهد الورع ولي الله الناصح الصالح العارف بالله»[5].

وقال **الحسين الورتيلاني**: «بحر الولاية والعلم، سيدي عبد الرحمن الثعالبي (رضي الله عنه)»[6].

---

(1) نفس المرجع (ص: 112).

(2) انظر: **شرح الرِّسالة** (1/ 3).

(3) انظر: **ثبت الوادي آشي** (ص: 280).

(4) **الضوء اللامع** (1/ 152).

(5) **نيل الابتهاج** (ص: 257).

(6) **الرحلة الورتيلانية** (ص: 8).

وقال أيضا: «عالم الصُّلحاء، وصالح العلماء»[1].

وقال **عبد الحي الكتاني**: «هو الإمام بركة الجزائر، عالمها ومسندها، ولي الله، أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي»[2].

وقال **محمد مخلوف**: «الإمام علم الأعلام، الفقيه، المفسر، المحدث، الراوية، العمدة، الفهامة، الهمام، الصالح، الفاضل، العارف بالله، الواصل»[3].

تاريخُ وفاتِه:

توفي بعد عمر طويل قضاه في التعليم والتدريس والوعظ والإرشاد والإصلاح، وكان ذلك في صبيحة يوم الجمعة الثالث والعشرين (23) من شهر رمضان سنة خمس وسبعين وثمانمائة للهجرة (875هـ)، الموافق للخامس عشر من شهر مارس عام 1470م[4].

وَوُجِدَ مكتوبا في لوحة بجنب قبره أنه توفي سنة 873هـ.

وضعَّف الدكتور **محمد بن عبد الكريم الجزائري** هذا الرأي[5]، لأن المصادر التي أرخت لوفاته تكاد تكون مجمعة على أنه توفي في أواخر سنة 875هـ أو بداية سنة 876هـ.

مكانُ دَفنِه:

دُفِنَ بالمقبرة المعروفة بـ: **جبَّانة الطَّلبة**، على ربوة تقع خارج **باب الوادي**، وصارت تُعْرَفُ بعد دفنه فيها إلى الآن بـ: **مقبرة سيدي عبد الرَّحمن**[6].

---

(1) نفس المرجع (ص: 427).

(2) **فهرس الفهارس** (2/ 732).

(3) **شجرة النور** (1/ 264).

(4) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 275).

(5) انظر: **التحفة المرضية** (الملحق: 3/ ص: 337).

(6) انظر: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 275)، و**التُّحفة المرضية** (ص: 337).

رثـاؤُه:

بكَت الإمامَ عِند فَقدِه العيونُ والقصائد، فكانت مرثية تلميذه **أحمد بن عبد الله الجزائري الزَّواوي** واحدة من أوقع القصائد أثرا في النُّفوس، وأكثرها تعبيرا عن المصابِ الجلَل الذي أصاب محبِّيه بعد رَحيله، وهي هذه[1]:

لَقَدْ جَزِعَتْ نَفْسِي لِفَقْدِ أَحِبَّتِي ... وَحُقَّ لَهَا مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ تَجْزَعُ

أَلَمَّ بِنَا مَا لَا نُطِيقُ دِفَاعَهُ ... وَلَيْسَ لأَمْرِ قَدَّرَ اللهُ مَرْجِعُ

جَرَى قَدَرُ المَوْلَى بِإِنْفَاذِ حُكْمِهِ ... وَمِنْ حُكْمِهِ أَنَّا نُطِيعُ وَنَسْمَعُ

فَلَا تَعْجَبَنْ إِلَّا لِغَفْلَتِنَا الَّتِي ... دَهَتْنَا فَصِرْنَا لَا نَخَافُ وَنَسْمَعُ

قُلُوبٌ قَسَتْ مَا إِنْ تَلِينُ وَإِنَّهَا ... لَتَعْلَمُ أَنَّ القَبْرَ مَثْوى وَمَضْجَعُ

وَإِنَّ فَنَاءَ الخَلْقِ حَتْمًا وَإِنَّمَا ... دَوَامُ البَقَا حَقًّا إِلَى اللهِ يَرْجِعُ

وَمِنْ بَعْدِهِ هَوْلُ القِيَامَةِ وَاللِّقَا ... فَيَا هَوْلَ مَا نَلْقَى وَمَا نَتَوَقَّعُ

فَدَعْ عَنْكَ دُنْيَا لَا تَدُومُ وَإِنَّهَا ... وَإِنْ أَظْهَرَتْ حُسْنًا يَرُوقُ

وَدَعْ عَنْكَ آمَالًا فَقَدْ لَا تَنَالُهَا ... وَإِنْ نِلْتَهَا نِلْتَ الذِي لَيْسَ يَنْفَعُ

وَبَادِرْ لِتَقْوَى اللهِ إِنْ كُنْتَ حَازِمًا ... هِيَ العُرْوَةُ الوُثْقَى بِهَا النَّارُ تُدْفَعُ

وَشَمِّرْ لأُخْرَى وَاسْتَمِعْ قَوْلَ وَحَاذِرْ هُجُومَ المَوْتِ إِنْ كُنْتَ

فَأَيْنَ خِيَارُ الخَلْقِ رُسْلًا وَأَنْبِيَا ... وَأَيْنَ رُوَاةُ العِلْمِ فِي اللَّحْدِ أُودِعُوا

فَلَيْسَ ذَهَابُ الخَيْرِ إِلَّا لِفَقْدِهِمْ ... وَتَشْتِيتُ شَمْلِ العِلْمِ قُلْ كَيْفَ

وَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا ... شُمُوسٌ بِأَنْوَارِ الشَّرِيعَةِ تَسْطَعُ

---

(1) انظر: **تعريف الخلف** (1/ 39 ـ 41) وهي موجودة أيضا ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بالجزائر، برقم: 2241، من (ق 5 و) إلى (ق 6 و).

فَيُوْشِكُ قَبْضُ العِلْمِ عَنَّا ... كَمَا قَالَهُ خَيْرُ الأَنَامِ المُشَفَّعُ

لَقَدْ بَانَ أَهْلُ العِلْمِ عَنَّا وَأَقْفَرَتْ ... منازلُهُم إِنَّا إِلَى اللهِ نَرْجِعُ

كَمَا بَانَ عَنَّا مِنْهُمْ العَلَمُ الذِي ... سَنَاهُ بِأَنْوَارِ الحَقِيقَةِ يَسْطَعُ

أَبُو زَيْدٍ المَشْهُورُ بِالعِلْمِ وَالتُّقَى ... لَهُ الفَضْلُ فِينَا وَالمَقَامُ المُرَفَّعُ

هُوَ العَالِمُ المَوْصُوفُ بِالنَّفْعِ ... بِهِ عَنْهُمْ خَطْبُ الحَوَادِثِ يُدْفَعُ

صَبُورٌ كَرِيمُ النَّفْسِ يُكْسَى ... فَمَا إِنْ يَرَاهُ المَرْءُ إِلَّا وَيَخْضَعُ

إِذَا مَا بَدَا كَالبَدْرِ بَيْنَ صِحَابِهِ ... وَهُمْ هَالَةٌ دَارَتْ بِهِ حِيْنَ يَطْلَعُ

بِمَجْلِسِهِ نُورٌ وَرَائِقُ لَفْظِهِ ... ضِيَاءٌ نَفِيسُ الدُّرِّ بَلْ هُوَ أَرْفَعُ

فَوَائِدُهُ تَتْرَى عَلَيهِمْ وَكُلُّهَا ... لَهَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ وَالفَهْمِ مَوْقِعُ

مَجَالِسُ عِلْمٍ قَدْ مَضَتْ فَلَوْ أَنَّهَا ... تَعُودُ وَلَكِنْ مَا مَضَى لَيْسَ يَرْجِعُ

نَتِيجَةُ إِخْلَاصٍ وَصِدْقٍ كَأَنَّهَا ... سِهَامٌ بِهَا يَرْمِي القُلُوبَ فَتَخْشَعُ

وَيَلْمَعُ فِي أَثْنَائِهَا بِمَوَاعِظٍ ... تُنَفِّرُ عَنْ فِعْلِ القَبِيحِ وَتَرْدَعُ

فَيَا لَهُ قَبْرُ الشَّيْخِ طُوبَى لِمَعْشَرٍ ... هُمْ مِنْ جِوَارِ الشَّيْخِ لَحْدٌ

أُعَزِّي أَبَا عَبْدِ الإِلَهِ مُحَمَّدًا ... وَمَنْ بِجَمِيلِ الصَّبْرِ نَرْجُو

وَنَحْنُ وَإِنْ كُنَّا جَمِيعًا نُحِبُّهُ ... فَقَلْبُكَ أَشْجَى للفِرَاقِ وَأَوْجَعُ

أُصِبْنَا بِهِ فَاللهُ يُعْظِمُ أَجْرَنَا ... وَيُلْهِمُنَا الصَّبْرَ الجَمِيلَ وَيُوسِعُ

فَيَا سَيِدِي إِنِّي رَثَيْتُكَ رَاجِيًا ... سُلُوَّ قَلِيبٍ مِنْ فِرَاقِكَ مُوجَعُ

وَلِي فِيكَ حُبٌّ زَائِدٌ مُتَمَكِّنٌ ... حَوَتْهُ سُوَيدَاءُ الفُؤَادِ وَأَضْلُعُ

لَئِنْ كَانَ حَظُّ العَيْنِ مِنْكَ فَقَدْتُهُ ... فَإِنِّي بِرُؤْيَا الرُّوحِ فِي النَّوْمِ أَقْنَعُ

عَلَى أَنَّنِي بِـالإِثْرِ لَا شَـكَّ لَاحِـقٌ ... وَمَنْ ذَا الذِي يَرْجُو البَقَاءَ وَيَطْمَـعُ

فَنَسْـــأَلُهُ سُـــبْحَانَهُ بِنَبِيِّـــهِ ... عَسَـى بِفَـرَادِيسِ النَّعِـيمِ سَـنُجْمَعُ

وَيَغْمُرُنَـا وَالسَّـامِعِينَ بِرَحْمَـةٍ ... نَنَـالُ بِهَـا الفَـوْزَ العَظِـيمَ وَنَرْتَـعُ

وَأُهْـدِي صَـلَاتِي للنَّبِـيِّ مُحَمَّـدٍ ... لَعَلَّ بِهَا فِي حَوْضِهِ العَذْبِ نَكْـرَعُ

وَأَصْـحَابِهِ الغُـرِّ الكِـرَام وَآلِـهِ ... وَمَنْ كَانَ للإِحْسَانِ وَالحَقِّ يَتْبَـعُ

عَلَـيْكُمْ أَبَـا زَيْـدٍ الإِمَـامَ تَحِيَّـةٌ ... وَرَحْمَـةُ مَوْلَانَـا الكَـرِيم تُشَـفَّعُ

الفصل الثَّاني

التَّعريف بكتاب: (الجامع الكبير)

الفصل الثَّاني

التَّعريف بكتاب: (الجامعِ الكبير)

اصطلح علماء المالكية على إلحاق فصلٍ بمؤلَّفاتهم الفِقهية يخصِّصونَه لذكر مسائل مِن العلم مُتعلِّقة بالآدابِ والأخلاق و« جمل مِمَّا يحقُّ مَعرفته مما يجبُ على الإنسانِ في خاصَّتِه أَو يحرمُ عليه، أَو يُستَحبُّ له، أو يُكرَه له، أو يُباحُ له، في مَطعمِه ومَشرَبِه ومَلبَسِه وجميع شأنِه».

واتَّفقوا على تَسمية هذا الفَصل بـ : (**الكتاب الجامع**)، وبعضُهم أفردَه بالتَّأليف كما هو صَنيع الإِمام **ابن أَبي زيد القيرواني** (رحمه الله تعالى) [1].

ومنهم مَن يسمِّي هذا الكتاب بـ : (**باب جُمَل**)، كما هو شأن **ابن أبي زيد** في (**رسالته**)، قال الشَّيخ **أبو الحسن** في شرحه: «أي: في بيانِ جملٍ مِن الفرائضِ، وجملٍ مِن السُّنَنِ الواجِبة، وجملٍ مِن الرَّغائبِ، وهو مِن محاسنِ التَّأليف، لأنَّه يقَع فيه مسائل لا يُناسِبُ وضعها في ربع من أرباع الفقه فجمعها المالكية في أواخر كتُبهم وسمَّوها بـ : (**الجامع**) » [2].

وهذا المسلَكُ في التَّصنيف أخذوه عن إمام دار الهِجرة **مالك بن أنس** (رحمه الله

---

(1) انظر: **كتاب الجامع في السُّنَن والآداب والحِكَم والمغازي والتَّاريخ وغير ذلك**، تأليف الإمام ابـن أبي زيد، تحقيق د. عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط/ 2، سنة 1990م.

(2) انظر: **شرح الرِّسالة** (2/ 365) لأبي الحسن، ومعها **حاشية العدوي**.

تعالى)، إذ هو أول مَن اخترَعَه وأفردَ له كتابا خاصًا في كتابه (**الموطأ**).

يقول **ابن العربي**: «هذا كتابٌ اخترَعَه **مالك** (رحمه الله) في التَّصنيف »[1]، ويقول الإمام **القرافي** أيضا: «هذا الكتابُ يختصُّ بمذهبِ **مالك**، لا يوجَدُ في تَصانيف غيره مِن المذاهب، وهو مِن محاسنِ التَّصنيف »[2].

أما عَن سببِ وَضع هذا ـ أي: (**الكتاب الجامع**) ـ وعن مَضمونه ومحتواه، فإن آراء علماء المذهب تضاربَت فيه، وصنيعهم في تقليد إمامِهم اختلفت وجهات نظرهم فيه أيضا.

فابنُ العَربي يَرى بأنَّ الإمامَ **مالك** إنما اخترَعه: «لفائدَتَين: (**إحداهُما**) أنَّه خارجٌ عَن رَسمِ التَّكليف المتعلِّق بالأحكامِ التي صنَّفَها أبوابًا، ورتَّبها أنواعا، و(**الأخرى**) أنَّه لما لحظَ الشَّريعةَ وأنواعَها، ورآها مُنقَسِمةً إلى أمرٍ ونهيٍ، وإلى عادةٍ وعِبادة، وإلى مُعاملات وجِنايات، نظَمَها أسلاكًا، وربطَ كلَّ نَوعٍ بِجنسِه، وشذَّت عنه مِن الشَّريعةِ مَعانٍ مُفردَة، لم يتَّفِق نظمُها في سِلكٍ واحد، لأنَّها مُتغايِرةُ المعاني، ولا أَمكَنَ أن يجعلَ لكلِّ واحدٍ منها بابًا لصِغَرِها، ولا أرادَ هو أن يُطيلَ القولَ فيما يُمكِنُ إطالةُ القولِ فيها، فَجمعَها أشتاتًا، وسمَّى نِظامَها: (**كتاب الجامع**)، فطرقَ للمؤلِّفين ما لم يكونوا قبلَ ذلك به عالمين في هذه الأبواب كلها»[3].

وهو نفس التَّعليل الذي ذكره الإمام **القرافي**، فقال: «لأنه تقعُ فيه مَسائل لا يناسبُ وَضعها في ربع مِن أرباع الفِقه، أَعني العبادات والمعاملات والأَقضية والجِنايات، فجمعَها المالكيةُ في أواخِر تَصانيفها، وسمَّوها بـ : (**الجامع**)، أي: جامع الأَشتاتِ مِن

---

(1) انظر: **القبس** (3/ 1082).

(2) انظر: **الذَّخيرة** (13/ 231) للقرافي.

(3) انظر: **القبس** (3/ 1082)، **عقد الجواهر الثمينة** (3/ 513)، **وشرح الزرقاني** (4/ 217).

المسائل التي لا تناسب غَيره مِن الكتُب، وهي ثلاثة أجناس: ما يتعلَّقُ بالعقيدة، وما يتعلَّقُ بالأَقوال، وما يتعلَّقُ بالأفعال، وهي الأفعالُ والتُّروكُ بِجميع الجوارح»[1].

وما ذكره هذان الإمامان يصلُح أن يكونَ تَوجيها سليما إذا كان المقصود الحديث عن **كتبِ الجوامع** التي ألَّفَها علماء المذهب بعد (**الموطأ**)، أما (**الموطأ**) فإنَّ المادَّة التي يحتوي عليها هذا الكتاب ـ أي: **كتاب الجامع** من (**الموطأ**) ـ لا يُمكِن بِحالٍ أن يكونَ كلام **ابن العربي** هو المقصود منها[2].

ولهذا تعقَّب الإمام المحدِّث **محمد زكريا الكاندهلوي** كلام ابن العربي، فقال: «والأوجه ـ عِندي ـ أنَّ الأبوابَ السَّابِقة مِن أولِ الكِتاب إلى هاهنا كانت تتعلَّق بالأبوابِ الفِقهية المعروفة عندَ أهلِ الفنِّ بالسُّنَن، قدَّمَها أوَّلًا لشِدَّةِ اهتِمامِها، وذكرَ مِن ها هنا إلى آخر الكتاب ما يتعلَّق بالفضائل ونحوها، المعروفة عِندَهم بـ: (**الجامع**)»[3].

وذكر القاضي **عبد الوهاب** بأنَّ مدار هذا **الباب** « على بيانِ آدابِ الشَّريعة ومندوباتِها ومَسنوناتها وتفصيل المستَحب والفاضل والمرغَّب فيه والمرخَّص فيه والمكروه وما يتعلَّقُ بذلك مِن أحكامِ المكلَّفين»[4].

وهذا المسلك من التأليف سار على نهجه جماعة من المالكية، نذكر من مؤلَّفاتهم على سبيل التَّمثيل لا على شرط الحصر:

---

(1) انظر: **الذَّخيرة** (13/ 231) للقرافي.

(2) ولأنَّ **كتاب الجامع في الموطأ** تضمَّن سبعة أبوابٍ جلُّها فيما يتعلَّق بالمدينة (طيبة) شرَّفها الله، وبعد هذا الكتاب ذكر ما يتعلَّق بالفضائل التي أشار إليها الإمام **الكاندهلوي**.

(3) انظر: **أوجز المسالك (15/ 559)**

(4) انظر: **المعونة** (2/ 566) للقاضي عبد الوهاب، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية (لبنان)، ط/ 1، سنة 1418هـ/ 1998م.

1) **التَّفريع** (2/ 347): لأبي القاسم عبيد الله ابن الجلَّاب البصري (ت: 378هـ).

2) **المعونة على مذهب أهل المدينة**: للقاضي عبد الوهاب (ت: 422هـ).

3) **الكافي في فقه أهل المدينة**: لأبي عمر ابن عبد البر (ت: 463هـ).

4) **البيان والتَّحصيل**: لأبي الوليد ابن رشد القرطبي (ت: 520هـ)، عقد سبعة كتبٍ في آخر كتابه، كلها جوامع، ابتداءً من كتاب الجامع الأول إلى غاية الجامع السَّابع.

5) **عِقد الجواهر الثَّمينة**: ابن شاس (ت: 616هـ).

6) **جامع الأمهات**: جمال الدِّين ابن الحاجب (ت: 646هـ).

7) **الذَّخيرة**: للإمام القرافي (ت: 684هـ).

8) **إرشاد السَّالك إلى أَشرفِ المسالك**: عبد الرَّحمن البغدادي (ت: 732هـ).

وغيرها مِن المؤلَّفات.

وممن سلكَ هذا النَّهج في التَّصنيف الإمام **الونشريسي** (رحمه الله تعالى) في كتابه (**المعيار**)، فقد عقدَ في آخره كتابا سمَّاه: (**نوازل الجامع**) [1]، خصَّص له مجلَّدَين من كتابه (11 و12)، وقَد اختلطَ الأمر على الأستاذ **يوسف سركيس في معجم المطبوعات** فجعلَ (**نوازل الجامع**) مِن (**المعيار**) كِتابًا مستقِلًّا بعنوان: (**جامِعة المعيار**).

وبعدَ هذه الإطلالة القصيرة نعود للحديث عن: (**الجامع الكبير**)[2] للإمام

---

(1) انظر: **المعيار المعرب** (11/ 5)، قال محقِّقه: «خصَّص **الونشريسي** الجزءين الأخيرَين من (**المعيار**) لمواضيعَ مختلِفة لا تَدخُل تحتَ أيِّ بابٍ مِن الأبوابِ السَّابِقة في الكتاب».

(2) انظر: **غنيمة الوافد** (ص: 28)، و**جامع الأمهات** (ق 1 ظ) مخطوط، ونسبه إليه الشَّيخ الجيلالي=

الثَّعالبي (رحمه الله تعالى)، فنقول:

هو كتابٌ مفرَدٌ وضعَه الإمام **الثَّعالبي** لشَرح (**كتاب الجامع**) للإمام **ابن الحاجب المالكي** [1] الذي ألحقَه بكتابه: (**جامع الأمَّهات**)، والمشهور بـ: **المختصَر الفِقهي**.

ولما كان (**جامع الأمهات**) يعدُّ مِن أشهر كتُبِ المذهب عند المتأخِّرين، وأجمعها لمؤلَّفات وآراء المتقدِّمين، قال عنه صديقُه وصفيُّه الإمام **ابن دقيق العيد**: «أتى فيه بالعجبِ العُجاب، ودعا قَصيّ الإجادة فكان المجاب، وراضَ عصيَّ المراد فزالَ شماسه وانجاب، وأبدى ما حقُّ أن تُصرفَ أعِنَّة الشُّكر إليه، وتُلقى مقاليد الاِستِحسان بين يدَيه... »[2].

وهذه المنزلة الرَّفيعة التي حظي بها هذا **المختصَر** جعلَت عناية العلماء تتَّجه إلى

=في كتابه: **تاريخ الجزائر العام** (2/ 274)، ومحقِّق **التحفة المرضية** (ص: 342) الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري.

(1) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، الدُّويني، الإسنائي المولد، ثمَّ المصري، ثمَّ الدِّمشقي، ثمَّ الإسكندري، أبو عمرو الشَّهير بـ: **ابن الحاجب المالكي**، الإمام الفقيه الأصولي النَّحوي البارع، ولد سنة 570هـ بـ: إسنَى (صعيد مصر)، أخذ العلم عن أبي الحسن الأبياري، وعن الإمام الشَّاطبي (المقرئ)، وأخذ عنه الإمام القرافي، وابن المنير، وناصر الدِّين الزَّواوي، وغيرهم، ترك مؤلَّفات كثيرة، أشهرها: جامع الأمهات، الكافية في النَّحو، الشَّافية في التَّصريف، منتهى السول والأمل، ومختصره المشهور بالمختصَر الأصولي، وتوفي سنة 646هـ انظر: **البداية والنِّهاية** (13/ 176)، **الوافي بالوفيات** (19/ 324)، **الدِّيباج** (1/ 189)، وغيرها من المراجع.

(2) انظر: مقدِّمة تحقيق كتاب: **التَّوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب** (1/ 31 ـ 45) تأليف الإمام خليل بن إسحاق، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، دار نجيبويه (مصر)، ط/ 1، سنة 1429هـ/ 2008م.

حفظِه[1]، والتَّعليق عليه، وإقرائه في المجالس.

ومن مَظاهر هذا الاعتِناءِ اهتمام الإمام **الثَّعالبي** به، وكتابة تعليقٍ عليه، وقَد اتَّبعَ في وضعِه طريقَة مَن سبقَه مِن العلماء[2]، إذ لم يتعرَّض لشرح: (**الكتاب الجامع**) منه، ثمَّ إنَّه وبطلبٍ مِن بعضِ الأصحاب قام بتذييل شَرحه على **المختصَر الفرعي** بهذا الكتاب.

قال: «فلمَّا يسَّر الله سبحانَه في إتمامِ هذا الشَّرح [3] سألني بعضُ الأصحابِ تَذييلَه بـ: (**كتاب الجامع**)، فأجبتُهم إلى ذلك، مُستَعينا بالله سبحانه».

وقد يكون سببُ إعراضِ بعضِ شرَّاح **المختصَر** عن شرح **الكتاب الجامع** إنكارُ بعضِ العلماء وتشكيكهم في صِحَّة نِسبته إلى الإمامِ ابن الحاجب، لأنَّ بعضَ النُّسخ منه أغفلَت ذكره، قال **الثَّعالبي**: «وقَد يوجدُ في بعض نُسَخ (**ابن الحاجب**) كتاب (**الجامع**)، وأنكَر بعضُهم نِسبتَه إليه».

ولا نَدري مَن مِن العلماء أنكَر صِحَّةَ نِسبتِه للإمام ابن الحاجب، ولعلَّ إعراضَ مثل الإمام **خليل بن إسحاق** عن شَرحه يحملُ في مضمونِه هذا الشَّكَّ الذي أشار إليه الإمامُ **الثَّعالبي**، « والصَّوابُ ـ كما يقول الإمام **الثَّعالبي** ـ عدَمُ الجزمِ بإنكاره، لاحتمالِ أن يكونَ المصنِّفُ ألحقَه بعدَ أن شاعَت منه نُسخ، والله سبحانَه أعلم».

وأظهرُ دليلٍ على أنَّ **الكتاب الجامع** مِن الملحقات الثَّابتة النِّسبة للمُختصَر الفرعي

---

(1) وممن اهتموا بحفظه عن ظهر قلب الإمام **الثَّعالبي**، فقد ذكر ذلك في كتابه: **الرُّؤى**، فقال: «ولقَد كنتُ أكتبُ لَوحي مِن ابن الحاجِب، وأقرأُ فيه مرَّتَينِ أو ثلاثًا فأحفَظُه ... ».

(2) مثل صنيع الإمام خليل ابن إسحاق في (**توضيحه**)، فلم يتعرَّض لشرح (**الكتاب الجامع**) منه.

(3) يعني: **شرحه على مختصر ابن الحاجب الفرعي**، ذكر **التِّنبكتي في نيل الابتهاج** (ص: 259) بأنَّه يقع: «في سفرين، جمع فيه نخب كلام ابن رشد، وابن عبد السَّلام، وابن هارون، وخليل، وغرر ابن عرفة ».

هو اقتِفاء مؤلِّفه لكتاب **ابن شاس**.

فعملُ الإمام الثَّعالبي هو تذييلٌ ذيَّل به شرحَه على **مختصر ابن الحاجب**.

وقال عنه في مقدمة (**جامع الأمهات**) في معرض الحديث عن الكتب التي ألَّفها: «وشرحنا لابن الحاجب الفَرعي، والجامع الكبير الملحَق به»[1].

ملاحظات مهمَّة عن الكتاب:

[1] متنُ **الكتاب الجامع** الذي علَّق عليه **الثَّعالبي** هو متن **كتاب الجامع لابن شاس من كتابه: عِقد الجواهر الثَّمينة**، وقد صرَّح بذلك في مقدِّمة عمله فقال: «وها أنا أذكر - إن شاءَ الله- مِن كلام **ابن شاس**، وغيره مِن الشُّيوخ ما تَنشَرِحُ له الصُّدور، ويَستولي عليها الضِّياء والنُّور، وما لم أَذكُر عَزوَهُ فهو لـ : **ابن شاس**، وإذا نقلتُ شيئا عَن غَيره عزَوتُه، وإذا فرغتُ مِن **مُحاذاةِ ابن شاس**، شَرعتُ ـ إن شاءَ الله ـ في ذِكر ...» الخ كلامه، فهو يصرِّح بأنَّه اعتمد على كلام **ابن شاس**.

[2] لم يكتف **الثَّعالبي** في **جامعه الكبير** بشرح كلام المؤلِّف، وإنَّما توسَّع فيه للحديث عن: «بَعضِ مَناقبِ الإمامِ **مالك** (رضي الله تعالى عنه)، وبَعضِ مَناقبِ كِبارِ أَصحابِه، ليقتديَ بهم مَن وفِّق لسلوكِ سَبيلهم، ثمَّ في ذِكرِ بَعضِ مَشايخي، ثمَّ في تَقييدِ جُملٍ مِن جَواهر ونَفائِس اختَرتُها مِن كتُبٍ كثيرةٍ جليلة مِن كتُبِ الأئِمَّة، وثِقاتِ أَعلامِ هذِه الأمة، كما سَتقِفُ علَيها -إن إنشاء الله تعالى-».

وقد استلَّ بعضُ الباحثين جزءًا مِن هذا **الجامع الكبير** خاصًّا برحلته العِلمية فخدمها خِدمة جليلةً، وقدَّمها أطروحة علميَّة.

[3] ومادَّة هذا **الجامع** وروحه هو نِتاج قِراءة دائمة وانتقاء هادف كان الإمام

---

(1) **جامع الأمهات** (ق 1 ظ) مخطوط.

الثَّعالبي يعيشه مع الكتُبِ في جوٍّ مِن المطالعة يقولُ عنه: «إذ كنتُ في أثناء مُطالعتي للكتُبِ كلَّما مرَرتُ بِرَوضة أنيقة، وثَمرة يانِعة، تناولتُ مِن ثِمارِها، وقَطفتُ ما استَحسَنتُه مِن أَنوارِها وأَزهارِها، وتحرَّيتُ نَقلَها بأَلفاظِها، مَعزوَّة لأَربابِها، فَيجتَمعُ مِن ذلك ـ إن شاءَ الله تعالى ـ جُملة صالحة في أَنواعٍ وفنونٍ مِن العلومِ الكثيرة، كلُّها ممَّا يهزُّ القلوب، ويوجِبُ خضُوعها وإِذعانها لعلَّامِ الغيُوب، مَعينة بتَوفيقِ الله مُطالِعُها على التَّزوُّدِ والتَّأهب لدار الآخرة، وهذا ـ وفَّقك الله ـ هو **روح الكتاب**، وغنيمة ذوي الألباب، ولم أقصد إلى ترتيبها، بل بَثَثْتُ في جملة الكتاب محاسنَها، ورصَّعت في خِلاله وتضاعيفه جواهرها، وجعلتُ أبوابَ الكتابِ وفصُولَه رَوضات وبَساتين، هي غنيمةٌ للعارفين، ورياضٌ للصَّالحين، وقد ذكَرتُ فيه كثيرا من كراماتِ أَصحابِ **مالك** (رحمهم الله تعالى)، وجُملا مِن فَضائل الأَذكارِ والدَّعوات».

ويقول أيضا: «وسأذكُر كثيرا مِن حِكاياتِ الأَولياء، وكثيرا مِن الوَصايا والحِكمِ وأَحوالِ الآخِرة، وبالجملةِ فهو كتابٌ محشوٌّ بنفائِسَ كثيرة، ملتقَطة مِن مُصنَّفاتٍ كثيرة، كما ستَقِفُ عليها ـ إن شاءَ الله تعالى ـ وفيه تَربية لمن وفِّق لسلوكِ سبيلِ الأَولياء».

ولعلَّ هذا التَّوسُّع والاستِطراد في الكلام هو الذي أوحى للإمام الثَّعالبي بأن يكون هذا الكتاب مُستَقِلًّا عن شَرحه للمختَصر الفرعي.

[4] قام بعض المهتمِّين بخدمة تراثِ الإمام بنشر القسم المتعلِّق بكتاب الجامع التَّابع للمختَصر الفِقهي لابن الحاجب بالمطبعة الثَّعالبية سنة 1339هـ، ونشرَ هذا القسم بعنوان: **نبذةٌ مِن أَوائل الكِتاب المسمَّى: الجامع الكبير**، وعليه كان اعتِمادُنا في نَشر هذا الجزء، لِضيق الوقتِ ولعدم وقوفِنا على نسخ هذا الكتاب، فاكتفينا في هذه المرَّة على نشر هذه النُّبذة من أوائل الكتاب، آملين في المستقبَل القريب ـ إن شاء الله ـ إعادة نشره كاملا.

نسخ الجامع الكبير:

منه نسخة بـ : **المكتبة الوطنية الجزائرية** بالحامة، تحت رقم: 851، وعدد لوحاتها: 206، وهي مبتورة في أوَّلها، ولعلَّ الذي استلَّ منها قِسمَها الأوَّل هو الذي نشر هذا القِسم في المطبعة الثَّعالبية، إذ هو القِسم المبتور منها، والله أعلم.

كما توجد نسخة منه بـ : **الخزانة الملكية بالرباط**، برقم: (3155)، ونسخة أخرى جيِّدة بـ : **مكتبة زاوية طولقة**، بمدينة **بسكرة**، عدد لوحاتها: (307).

النُّسخة المعتَمدة في التَّحقيق:

اعتمَدنا في خِدمة هذه الرِّسالة على نُسخة مَطبوعة سنة 1339هـ، بالمطبعة **الثَّعالبية** بالجزائر، بعنوان: **نبذةٌ مِن أَوائل الكِتاب المسمَّى: الجامع الكبير**.

عملُنا في التَّحقيق:

يمكِنُ حصر الجهد الذي بذلناه في خدمة هذا الكتاب في جملة مِن النِّقاط:

- قُمنا أولا بِنَسخ الكتابِ ومُقابلتِه على المطبوع، ثمَّ قمنا بِمُراجعتِه وتصحيحه.
- خرَّجنا الآيات الواردة في الكتاب.
- كما قمنا بتخريج الأحاديث الواردة فيه من كتب الحديث المعتمدة، وبيَّنَّا في كثير مِن الأَحيان منزلتها معتمدين في ذلك على أقوال أهل العلم في هذا الفنِّ.
- كما قُمنا بكتابة مقدِّمة تناولنا فيها التَّعريف بالإمام **الثَّعالبي**، وبكتابه: **الجامع**.
- عرَّفنا ببعض الأعلام الواردة أسماؤهم في النَّصِّ.
- وفي الأخير وضعنا فهرسا ضمَّناه موضوعات هذا الكتاب.



صورة عن غلاف الكتاب المطبوع

قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير إلى الله، الغنيُّ به عمَّن سواه **عبدا لرَّحمن ابن محمَّد الثَّعالبي** (عفا الله عنه).

الحمدُ لله حقَّ حمدِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّه وعبدِه، وعلى آلِه وصحبِه وجُندِه، والعالمينَ بِسُنَّتِه مِن بَعدِه، أمَّا بعد:

فلمَّا يسَّر الله سبحانَه في إتمامِ هذا الشَّرح[1] سألني بعضُ الأصحابِ تَذييلَه بـ: **(كتاب الجامع)**، فأجبتُهم إلى ذلك، مُستَعينا بالله سبحانه، وقَد يوجدُ في بعض نُسَخ **(ابن الحاجب)** كتاب **(الجامع)**، وأنكَر بعضُهم نِسبتَه إليه.

(ت)[2]: والصَّوابُ عدَمُ الجزمِ بإنكاره، لاحتمالِ أن يكونَ المصنِّفُ ألحقَه بعدَ أن شاعَت منه نُسخ، والله سبحانَه أعلم.

ويظهَر أنَّه مِن تَصنيفه لاقتِفائه **ابن شاس**[3].

---

(1) يعني: **شرحه على مختصر ابن الحاجب الفرعي**. اهـ المصحِّح.

(2) أي: قلتُ، وهو اصطلاحٌ جرَى عليه المؤلِّفون لتَمييز كلامِهم عَن كلام غيرهم، ويكون للتَّعقيب والتَّوضيح.

(3) هو عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي، أبو محمد جلال الدين، الإمام الفقيه الأصولي، له: عقد الجواهر الثَّمينة في مذهب عالم المدينة، وضعَه على ترتيب كتاب: **الوجيز**، لأبي حامد الغزالي، توفي (رحمه الله) شهيدا سنة 616هـ / 1219م، انظر ترجمته في: **سير أعلام النبلاء** (22/ 98 ـ 99)، **والديباج** (ص: 229 ـ 230)، **وشجرة النور** (1/ 165).

وها أنا أذكر ـ إن شاءَ الله ـ مِن كلام **ابن شاس**، وغيره مِن الشُّيوخ ما تَنشَرِحُ له الصُّدور، ويَستولي عليها الضِّياء والنُّور، وما لم أَذكُر عَزوَهُ فهو لـ : **ابن شاس**، وإذا نقلتُ شيئا عَن غَيره عزَوتُه.

وإذا فرغتُ مِن مُحاذاةِ **ابن شاس**، شَرعتُ ـ إن شاءَ الله ـ في ذِكر بَعضِ مَناقبِ الإمامِ **مالك** (رضي الله تعالى عنه)، وبَعضِ مَناقبِ كِبارِ أَصحابِه، ليقتديَ بهم مَن وفِّق لسلوكِ سَبيلهم، ثمَّ في ذِكرِ بَعضِ مَشايخي، ثمَّ في تَقييدِ جُملٍ مِن جَواهر ونَفائِس اختَرتُها مِن كتُبٍ كثيرةٍ جليلة مِن كتُبِ الأئِمَّة، وثِقاتِ أَعلامِ هذِه الأمة، كما سَتقِفُ علَيها ـ إن إنشاء الله تعالى ـ.

إذ كنتُ في أثناء مُطالعتي للكتُبِ كلَّما مرَرتُ بِرَوضة أنيقة، وثَمرة يانِعة، تناولتُ مِن ثِمارِها، وقَطفتُ ما استَحسَنتُه مِن أَنوارِها وأَزهارِها، وتحرَّيتُ نَقلَها بأَلفاظِها، مَعزوَّة لأَربابِها، فَيجتَمعُ مِن ذلك ـ إن شاءَ الله تعالى ـ جُملة صالحة في أَنواعٍ وفنونٍ مِن العلومِ الكثيرة، كلُّها ممَّا يهزُّ القلوب، ويوجِبُ خضُوعها وإِذعانها لعلَّامِ الغيُوب، معينة بتَوفيقِ الله مُطالِعُها على التَّزوُّدِ والتَّأهب لدار الآخرة، وهذا ـ وفَّقك الله ـ هو روح الكتاب، وغنيمة ذوي الألباب، ولم أقصد إلى ترتيبها، بل بَثَثْتُ في جملة الكتاب محاسنَها، ورصَّعت في خِلاله وتضاعيفه جواهرها، وجعلتُ أبوابَ الكتابِ وفصُولَه رَوضات وبَساتين، هي غنيمةٌ للعارفين، ورياضٌ للصَّالحين، وقد ذكَرتُ فيه كثيرا من كراماتِ أَصحابِ **مالك** (رحمهم الله تعالى)، وجُملا مِن فَضائل الأَذكارِ والدَّعوات.

قال **عياض** في (**المدارك**): «وقَد قال **سفيان بن عيينة** (رحمه الله تعالى): عِندَ ذِكر الصَّالحينَ تنزلُ الرَّحمة، وقال **الإمام أبو حنيفة** (رضي الله تعالى عنه): الحكاياتُ عَن العلماء، وذِكرُ مَحاسنِهم، أحبُّ إليَّ مِن كثير مِن الفِقه، لأنَّها آداب القَوم »[1].

---

(1) انظر: **ترتيب المدارك** (1/ 52) للقاضي عياض، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، طرابلس (ليبيا).

وسأذكُر كثيرا مِن حِكاياتِ الأَولياء، وكثيرا مِن الوَصايا والحِكمِ وأَحوالِ الآخِرة، وبالجملةِ فهو كتابٌ محشوٌّ بنفائِسَ كثيرة، ملتقَطة مِن مُصنَّفاتٍ كثيرة، كما ستَقِفُ عليها ـ إن شاءَ الله تعالى ـ وفيه تَربية لمن وفِّق لسلوكِ سبيلِ الأَولياء.

أسألُ الله تعالى أن ينفَعني وإيَّاكم به، آمين، يا ربَّ العالمين.

وينحَصِرُ مَقصود أوَّل هذا الكتاب في ثلاثة أنواع:

(1) ما يتعلَّق بالقلوب.

(2) ما يتعلَّق بالأَقوال.

(3) ما يتعلَّق بالأَفعال [1].

---

(1) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 513) بمعناه.

النَّوع الأول

فيما يتعلَّق بالقلوب.

فَيجِبُ على المكَلَّفِ أن يكونَ على عَقيدةٍ صَحيحةٍ في التَّوحيد، وفي صِفاتِ الله تَعالى، وتَصديقِ رُسلِه (صلواتُ الله وسلامُه علَيهم).

فيؤمن بأَن لا إِله إِلَّا الله وحدَه لا شَريكَ له في مُلكِه، ولا نَظيرَ له في صِفةٍ مِن صِفاتِه، وأنَّ سيِّدنا محمَّدا ﷺ عبدُه ورسولُه، وأنَّ جميعَ ما جاءَ بِه حقٌّ، وجميعَ ما أَخبَر به صِدق [1].

(ت): قال **ابن الفاكهاني** [2]: «قال الشَّيخ **أبو إسحاق الإسفرائيني** (رحمه الله تعالى): جمع أهل الحقِّ ما قيل في التَّوحيد في حَرفَين: (**أحدهما**) الاعتقادُ بأنَّ ما تصوَّر في الأوهامِ مخلوق، والله جلَّ اسمه خالقه، و(**الثاني**) أنَّ ذاتَه تعالى غَير مشبهة بالذَّواتِ ولا

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 513 ـ 514) بمعناه، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، وأ. عبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط/ 1، سنة 1415هـ/ 1995م، و**جامع الأمَّهات** (ص: 560) لابن الحاجب، تحقيق: أبو عبد الرَّحمن الأخضر الأخضري، دار اليمامة (بيروت)، ط/ 2، سنة 1421هـ/ 2000م، و**عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 513 ـ 514) بمعناه.

(2) هو عمر بن أبي اليمن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الاسكندراني، أبو حفص، العلَّامة الشهير بـ: **تاج الدِّين الفاكهاني**، أخذ أعلام العلماء من أمثال: القرافي، وابن دقيق العيد، وغيرهم، له شرح على **عمدة الأحكام** للمقدسي، وشرح الأربعين النووية، توفي (رحمه الله) سنة 734هـ/ 1334م، انظر: **الدُّرر الكامنة** (3/ 178)، **والديباج** (ص: 286 ـ 287)، و**شجرة النور** (1/ 204).

مُعطِّلة عَن الصِّفات، وقد أكَّد سبحانَه ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: 11)، وبقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ (الإخلاص: 4)، وبقوله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ (مريم: 65)، يريد ليس له شبيه»، قال **ابن الفاكهاني**: «وهذا كلامٌ حسَنٌ في غاية الجودَة، مع الإيجازِ والاختِصار»اهـ[1].

واعلم أنَّه يتعلَّقُ بالقلوب: مأمورات، ومَنهيَّات.

فَمِن **المأمورات**: الإخلاص، واليقين، والتَّقوى، والصَّبر، والرِّضا، والقناعة، والزُّهد، والورَع، والتَّوكُّل، والتَّفويض، وسلامة الصَّدر، وحسن الظنِّ، وسَخاوَة النَّفس، ورؤية المنَّة لله، وحُسن الخلُق، وما أشبهَ ذلك مِن أحوالِ القلُوب.

ومن **المنهيَّات**: الغلُّ، والحسَد، والحِقد، والبَغي، والغضَبُ لغَير الله سُبحانَه، والغِشُّ، والكِبر، والعُجْب، والرِّياء، والسُّمعَة، والبُخل، والإعراضُ عَن الحقِّ استِكبارا، والخوضُ فيما لا يَعني، والطَّمع، وخوفُ الفَقر، وسَخطُ المقدُور، والبَطر، وتَعظيمُ الأغنياءِ لغناهُم، والاستِهانةُ بِالفُقراءِ لفقرِهم، والفَخر، والخُيلاء، والتَّنافُس في الدُّنيا، والمباهاة، والتَّزيُّنُ للمَخلوقين، والمداهَنة، وحبُّ المدحِ بما لم يفعَل، والإشتِغالُ بِعُيوبِ النَّاسِ عَن عُيوبِ النَّفس، ونسيانُ النِّعمَة، وحميَّةُ الجاهِلية، والرَّغبةُ والرَّهبةُ لغَير الله سُبحانَه [2].

ولنَقتَصِر على هذا القَدر، فَفيه تَنبيهٌ على أمثالِه.

---

(1) كتاب: **المنهج المبين شرح الأربعين**، لابن الفاكهاني، منه نسخة مخطوطة في **مكتبة الحرم المكي** برقم: (1243)، ورقمه الخاص: (417)، كما توجد بنفس المكتبة نسخة من: **مختصر المنهج المبين**، لنفس المؤلِّف، رقمها العام: (1200)، والخاص: (75).

(2) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 516 ـ 517) بمعناه، و**جامع الأمَّهات** (ص: 561) لابن الحاجب.

النوع الثاني

فيما يتعلَّق بالأقوال مِن مأمورٍ به أو منهيٍّ عنه.

أمَّا المأمور به: فكـ: التَّلفُّظِ بالشَّهادتين، والصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ، والذِّكرِ، والدُّعاء، والتَّسبيح، والتَّهليل، وقراءةِ القرءانِ على وَجهٍ مُنزَّهٍ عَن الأَلحانِ الشَّبيهةِ بِالأَغاني، لأنَّ ثَمرةَ قِراءتِه الخشيةُ لله سُبحانَه، وتَجديدُ التَّوبةِ عِندَ سَماعِ مَواعظِه، والاعتبارُ ببَراهينه وقصصِه وأَمثاله، والشَّوقُ إلى وَعدِه، والخوفُ والحذَرُ مِن وَعيدِه، وينبغي تقسيم قِراءتِه إلى تَفخيمٍ وإعظام، وإلى تَحزينٍ وتَرقيق، على حسَبِ المواعظِ المقروءَة، والحالِ المقروءِ لها، وقَد نبَّه مَولانا سُبحانَه علَى هذا التَّقسيمِ بِقَوله سُبحانَه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الأنفال: 2)، وبقَوله سُبحانَه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ (محمد: 24)، وبقَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ (المائدة: 83)[1].

(ت): وقَد أَحسَنَ الشَّيخُ في (رسالتِه)[2] في قَوله: «وليجلَّ كتاب الله العزيز أن يتلى إلَّا بسكينة ووَقار، وما يوقن أنَّ الله يرضى به ويقرَّب منه، مع إحضار الفَهم لذلك».

قال الشَّيخ الوليُّ العارف بالله سبحانه **أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة** (رضي الله عنه): «وقد قال بعضُ أهلِ المعاملةِ معَ الله سبحانه بالصِّدقِ والإخلاص: إنَّ قراءةَ

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 514 ـ 515) بمعناه، **وجامع الأمَّهات** (ص: 561) لابن الحاجب بمعناه أيضا.

(2) انظر: **الرِّسالة** (ص: 154) لابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر (بيروت).

القرآنِ بِالتَّدبُّرِ والحضور حياةُ النُّفوس، وإنَّها غِذاءُ الأَرواح، فمَن فَهِمَ هَام، ومَن حُرِمَ نَام، وظنَّ أنَّه يحسنُ صُنعا، أحيا الله أرواحنا به، وجعلنا من حزبه، بمنِّه».

قال: «ولا شيءَ أكثر رحمة مِن تَدريسِ القرآن، يعنى درسه».

قال: «وقد قدَّمنا كيفَ كان حالُه ﷺ في قيامِه، كان يكسوه مِن كلِّ آية يقرؤُها حالٌ يناسِبُ معنَى تلك الآية، وكذلك ينبغي أَن تكونَ تلاوة القرآن، وأن لا يكونَ تاليه كالحمارِ يحملُ أسفارًا، وتدبُّرُ القراءةِ وإن قلَّت، هو خيرٌ مِن كثرةِ القراءةِ بلا تدبُّر، وفائدةُ التدبُّرِ هو أن تَعرِفَ معنَى ما تَتلوهُ مِن الآي»[1].

(ت): ونحوه قال الشَّيخ في (**الرِّسالة**)[2]: «والتَّفهُّم مع قلَّة القراءة أفضل، وروي أنَّ النَّبي ﷺ لم يقرأه في أقلّ مِن ثلاث».

قال **الغزالي** في (**الجواهِر**) في **باب التِّلاوة**: «وأعدلُ الدَّرجاتِ أن يختمَ في الأسبوع، وأمَّا ختمُ القرآنِ في كلِّ يومٍ فغَيرُ مُستحبٍّ، وإيَّاك أن تظنَّ أنَّ ما كان أكثَر كان خَيرا، فقياسُك هذا فاسِد، كقَول القائل: الدَّواءُ نافعٌ للمَريض، فكلَّما كان أكثَر فهو أنفع، وأنتَ تعلَم أنَّ كثرةَ الدَّواءِ ربَّما يقتل، بل اِقرَأه بِتدبُّر مَعاينه إن كنتَ مِن أهلِه وكلُّ ما يجري على لِسانِك في غَفلةٍ فأَعِده، ولا تَعدّه مِن عملِك، ورتِّل فإنَّ التَّرتيلَ في الظَّاهر للتَّمكُّن مِن التَّدبُّر بالباطِن، قال **عليٌّ** (رضي الله عنه): لا خيرَ في عبادةٍ لا فِقهَ فيها، ولا في قراءةٍ لا تَدبُّر فيها، وقال **ابن عباس** (رضي الله عنهما): لأن أقرَأ ﴿**إذا زلزلت**﴾، و﴿**القارعة**﴾، أتدبَّرهما، أحبُّ إليَّ من أن أقرأ (**البقرة**) و(**آل عمران**) تَهذيرا، هذا، وإيَّاك أن تَصيرَ مَشغوفًا بعدِّ الختماتِ على نَفسِك، فلَأَن تردِّد آيةً واحِدة ليلة تَتدبَّرها، خيرٌ لك مِن خَتمتَين»[3].

---

(1) انظر: **بهجة النُّفوس** (4/ 74 ـ 76) لابن أبي جمرة، بتصرُّف.

(2) انظر: **الرِّسالة** (ص: 164 ـ 165) لابن أبي زيد القيرواني.

(3) لم أقف على هذا الكلام في كتاب: **جواهر القرآن ودرَره**، للإمام الغزالي، بتحقيق الشَّيخ محمد=

وقال في (الإحياء): «ينبغي للتَّالي أن يقدِّر أنَّه المقصود بكلِّ خِطابٍ في القرآن، فإن سَمِعَ أمرًا أو نَهيًا قدَّر أنَّه المنهي والمأمور، وإن سَمِعَ وعدًا أو وَعيدا، فكَمِثْلِ ذلك، فإن سمعَ قصصَ الأوَّلينَ والأنبياء، علمَ أنَّ السَّمرَ غيرُ مَقصود، وإنَّما المقصودُ ليعتَبِرَ به، وليأخُذ مِن تَضاعيفه ما يَحتاجُ إليه، فما مِن قِصَّة في القرآنِ إلَّا وسياقُها لفائِدةٍ في حقِّ النَّبيِّ ﷺ وأمَّتِه، والقرآنُ ما أُنزِلَ على الرَّسولِ ﷺ لرسولِ الله خاصَّة، بل شفاءٌ وهدًى ورحمةٌ ونورٌ للعالمين، ولذلك أمرَ الله تَعالى الكافَّةَ بِشُكرِ نِعمةِ الكِتاب، فقَال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ (البقرة: 231)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: 10)، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: 44)، ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ (الزمر: 55)، ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: 138)، ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ (الأنعام: 19).

قال **محمد بن كعب القرظي**: مَن بلغَه القرآن فكأنَّما كلَّمَه الله، وإذا قدَّر ذلك لم يتَّخذ دراسةَ القرآنِ عَمله، بل يقرؤُه كما يقرأُ العبدُ كتابَ مَولاه الذي كتبَه إليه، ليتأمَّلَه ويعملَ بِمُقتَضاه، ولذلكَ قال بعضُ العلماء: هذا القرآنُ رسائل أَتتنا مِن قِبَل ربِّنا عزَّ وجلَّ بِعُهوده، نَتدبَّرها في الصَّلوات، ونقِفُ عليها في الخلَوات، وننفِّذُها في الطَّاعات والسُّنن المتَّبعات» باختصار اه[1].

وقال **الغزاليُّ** أيضا في **كتاب التَّفكر** مِن (**الإحياء**): «وأمَّا طريقُ الفِكر الذي تطلب به العلوم التي تُثمِرُ اجتِلابَ أحوالٍ محمودة، أو التَّنزُّه عَن صفاتٍ مَذمومة، فلا يُوجدُ

=رشيد رضا، وانظر: **إحياء علوم الدِّين** (1/ 277)، و(1/ 282)، و(1/ 285 ـ 286) للغزالي، دار المعرفة (بيروت).

(1) انظر: **إحياء علوم الدِّين** (1/ 285) للغزالي، بتصرُّفٍ واختصارٍ كما ذكر المؤلِّف.

فيه أَنفع مِن تِلاوةِ القرآنِ بالفِكر، فإنَّه جامعٌ لجميع المقاماتِ والأَحوال، وفيه شِفاءٌ للعالمين، وفيه ما يُورِثُ الخوفَ والرَّجاء، والصَّبرَ والشُّكر، والمحبَّةَ والشَّوق، وسائرَ الأَحوالِ المحمُودة، وفيه ما يَزجُر عَن سائرِ الصِّفاتِ المذمُومة، فَينبغي أن يقرأَه العَبدُ ويَرَدِّدُ الآيةَ التي هو محتاجٌ إلى التَّفكُّرِ فيها، مرَّة بعدَ أُخرَى، ولو ليلةً كامِلة، فَقِراءةُ آيةٍ بِتَفكُّرٍ وفَهمٍ خَيرٌ مِن خَتمِه مِن غَير تدبُّرٍ وفَهم، فإنَّ تحتَ كلِّ كلمةٍ منه أسرارًا لا تَنحصر، ولا يُوقف عليها إلَّا بدقيقِ الفِكر، عَن صفاءِ القلب، بعدَ صدق المعاملة، وكذلك حكم مطالعة أخبار رسول الله ﷺ فقد أوتيَ (عليه السَّلام) جَوامع الكَلِم [1]، فكلُّ كلمة من كلماته، بَحر مِن بحُور الحِكمة، لو تأمَّله العالم حقَّ تأمُّله، لَمْ ينقَطع فيه نظره طولَ عُمرِه، وشرح آحاد الآيات والأخبار يطول، وانظر قوله ﷺ: «إنَّ روح القدس نفثَ في رَوعي: أَحبِب مَن أَحببتَ فإنَّك مُفارقُه، وعِش ما شِئتَ فإنَّك ميِّت، واعمَل ما شِئتَ فإنَّك مَجزيٌّ به[2]، فإنَّ هذه الكلمات جامِعةٌ لحكمِ الأوَّلين والآخِرين، وهي كافية للمُتأمِّلين، ولو وقَفوا على مَعانيها، وغلبَت على قلوبِهم غلَبةَ يقينٍ، لَاستَغرَقتهُم، ولحالَت بينَهم وبينَ التَّلفُّتِ إلى الدُّنيا بالكلِّيَّة»[3].

ونقل **الباجي** في (**سُنن الصَّالحين**): «عن **محمَّد بن كعب القرظي** (رضي الله عنه) قال: لأن أقرأ في ليلي حتَّى أُصبح بـ: ﴿إذا زلزلت﴾، وبـ: ﴿القارعة﴾، لا أزيدُ علَيها، وأتردَّد فيها وأتفكَّر، أحَبَّ إليَّ مِن أن أَهْذِ القرآنَ ليلي هذًّا، أو قال: أنثُرَه نَثرا»، ونَحْوِه عن **مجاهد** وغيره.

وعن **ابن عبَّاس** (رضي الله عنهما) أنَّه قال: ركعتانِ مُقتَصِدتانِ في تفكُّر، خيرٌ مِن قيامِ ليلةٍ والقلبُ ساهٍ.

---

(1) متفقٌ عليه.

(2) رواه **الطبراني في الأوسط** (4/ 307)، وصحَّحه الحاكم، وقال **ابن الجوزي في العلل المتناهية** (2/ 886): لا يصحُّ، وقال الصغاني: موضوع، وانظر: **الفوائد المجموعة** (ص: 34، و257).

(3) انظر: **إحياء علوم الدِّين** (4/ 431) للغزالي.

وقال **الشَّعبيُّ**: إذا قرأتَ القرآن، فاقرأ قِراءةً تُسمِعُ أُذنَيك، ويفقَه قلبك، فإنَّ الأذنَ عدلٌ بينَ اللِّسانِ والقَلب.

وقال **أحمد بن أبي الحواري**: سمعتُ **أبا سليمان الدَّاراني** يقول: ربَّما أقمتُ في الآية الواحدةِ خَمسَ ليال، ولولا أنِّي أقطعُ التَّفكُّر فيها، ما جاوزتُها أبَدا.

وقال: إنَّما يؤتَى على أحدِكُم مِن أنَّه إذا ابتدأ السُّورةَ أراد آخِرَها»[1].

قال **النَّوويُّ**: «والمطلوبُ القراءة بالتَّدبُّر والخشوع»[2].

(ت): وقد روى **التِّرمذيُّ** عن **عبد الله بن عمرو** (رضي الله عنهما) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لم يفقَه مَن قرأَ القرآنَ في أقلّ مِن ثَلاث »[3]، قال **أبو عيسى**: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، انتهى.

وعِمادُ الأمر التَّدبُّر والتَّفهُّم، وهذا الذي عليه المحقِّقون، وهو الذي يدلُّ عليه القرآن وصحيح الآثار.

قال الشَّيخ في (**رسالتِه**): «ومَن قرأ القُرآن في سبع فذلك حسَن، والتَّفهُّم مع قلَّة القراءة أفضل، وروي أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يقرأه في أقلَّ مِن ثَلاث»[4].

---

(1) انظر: **سُنن الصَّالحين** (1/ 202 ـ 203) للإمام الباجي، تحقيق: إبراهيم باحسن عبد المجيد، دار ابن حزم، ط/ 2، سنة 1432هـ/ 2011م.

(2) انظر: **كتاب الأذكار** (ص: 85، و90) للإمام النَّووي، تحقيق: الشَّيخ عبد القادر الأرناؤوط، ط/ دار الملَّاح (دمشق)، سنة 1391هـ/ 1971م.

(3) **أحمد** (6810)، **والترمذي** (2949)، **وأبو داود** (1394)، **والنسائي في الكُبرى** (8067)، **وابن ماجة** (1347)، **وابن حبان** (758).

(4) انظر: **الرِّسالة** (ص: 164 ـ 165) لابن أبي زيد القيرواني.

قال **الفاكهاني** (رحمه الله): «قال تَعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: 4)، قال **ابن عطيَّة** [1]: معناه في اللُّغة، تمهَّل، وفرِّق بين الحروفِ حتَّى يتبيَّن، والمقصد أن يجِدَ الفكرُ فُسحةً للنَّظر وفهمِ المعاني، وبذلك يرقُّ القلب، ويفيض عليه النُّور والرَّحمة، ورويَ أنَّ قراءتَه ﷺ كانت بيِّنة مترسِّلة، لو شاءَ أحدٌ أن يعدَّ الحروفَ لَعدَّها».

قال **ابن الفاكهاني**: «ولا يحصُل ذلك مع الإستِعجال».

وقال **عبد الوهاب** [2]: ولأنَّه إذا قرأَه بتفهُّم كان ذلك أَزْيَنُ وأَوْقَرُ، وأجلُّ وأَهيَب، ولأنَّه ينتبِه به على حكمِه وعجائبِه، ويقفُ على دقائق علومِه، وربَّما دعاهُ ما يمرُّ به من تَرغيبٍ وتَرهيبٍ إلى الزِّيادةِ في خشُوعِه، والإقبالِ على طاعتِه، والانتِقالِ عَن مَعصيتِه، والتَّجديدِ لتَوبته.

قال في (**الإحياء**) بعدَ أَن ذكَر أحاديثَ تَقتَضي استِحبابَ الجهرِ بالقِراءة، وأَحاديثَ أُخرَى تَقتَضي استِحبابَ الإسرارِ بها: «فالوَجهُ في الجمعِ بينَ هذِه الأَحاديث، أنَّ الإسرارَ أَبعدُ عَن الرِّياءِ والتَّصنُّع، فهو أَفضلُ في حقِّ مَن يخافُ ذلك على نفسِه، فإن لم يخَف، ولم يكُن في الجهرِ ما يشوِّشُ على الغَير، فالجهرُ أفضَل، لأنَّ العملَ فيه أكثَر، ولأنَّ فائِدتَه أيضا تَتعلَّق بِغَيره، والخيرُ المتعدِّي أفضلُ مِن اللَّازم، ولأنَّه يوقِظُ قلبَ القارئ، ويجمعُ هِمَّته إلى الفِكر فيه، ويَصرِفُ إليه سَمعَه، ويطردُ عنه النَّومَ بِرَفع صَوتِه، ولأنَّه

---

(1) انظر: **المحرَّر الوجيز** (5/ 387) لابن عطية، تحقيق: عبد الشَّافي محمد، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط/ 1، سنة 1422هـ/ 2001م.

(2) هو أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن علي بن نصر التَّغلبي البغدادي، فقيه النَّاس، ولسان أصحاب القياس، له مؤلَّفات نافعة خدم بها المذهب، وشِعر متين يدلُّ على تمكُّنٍ فيه، خرج من العراق وتوجَّه إلى مصر فملأ أرضها وسماءها علمًا، توفي سنة422هـ، انظر: **الدِّيباج** (ص:159)، **شذرات الذَّهب** (3/ 223)، **الفكر السَّامي** (3/ 236).

يزيدُ في نشاطِه للقراءة، ويقلِّل مِن كسله، ولأنَّه يرجو بجهره تيقُّظ نائم، فيكون هو سبب إحيائه وعَونه على الخير، ولأنَّه قَد يراه أو يسمعه بطَّالٌ غافلٌ فينشط بنشاطه، ويشتاق إلى خدمة ربِّه، فمتى حضره شيءٌ من هذه النيَّات، فالجهر أفضل، وإن اجتمعت هذه النيَّات تَضاعفَ الأَجر، وبكثرة النيَّات تزكو أعمال الأَبرار وتَتضاعفُ أجورهم»[1].

(ت): ونحوه للنَّووي[2].

تنبيه:

قال **عياض** (رحمه الله تعالى) في **كتاب الصَّلاة** مِن (إكماله): «اختلف اختيارُ السَّلفِ والخلفِ في الهذِّ والتَّرتيل، فمَن رأى الهذَّ أراد استِكثارَ الأَجر، وحَوْزَ الحسناتِ بِعدَدِ الكلمات، ومَن رأَى التَّرتيلَ ذهبَ إلى تفهُّمِ مَعانيه، والوقوفِ عِند حدُودِه، وتدبُّرِ آياتِه، وتَحسينِ تِلاوَتِه، كما أمرَ الله تعالى نبيَّه عليه السَّلام في قوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: 4)، وهو اختيارُ الأَكثَر، ولا خِلافَ أنَّ الهذَّ المنتَهي إلى لفِّ كلماتِه، وتَركِ إقامةِ حُروفِه، غيرُ مُستَحسَنٍ ولا جائِز».

قال **عياض**: «فمَن أجازَ الهذَّ فإنَّما هو لَمن لم يكُن حظُّه غَير مجرَّد التِّلاوة، فأمَّا مَن فتحَ الله عليه بعلمِه، وتلاهُ بالتَّفكُّر والاعتبار، وتفهُّمِ مَعانيه، واستنارةِ حِكَمِه، فلا مِريةَ أنَّ تلاوةَ هذا على مُكثٍ ـ وإن قلَّ ما يتلوه ـ أفضلُ مِن خَتماتٍ لغَيره، وجاء للعلماء في ذلك أخبارٌ واختبارٌ مَعلوم» انتهى[3].

---

(1) انظر: **إحياء علوم الدِّين** (1/ 279).

(2) انظر: **كتاب الأذكار** (ص: 91) للإمام النَّووي.

(3) انظر: **إكمال المعلم** (2/ 160) للقاضي عياض، و**إكمال إكمال المعلم** (2/ 190) للأبي.

فصل: وأمَّا المنهيُّ عنه: فكـ : الغَيبة، والنَّميمة، والبهتان، والكذِب، والقَذف، والتَّلفُّظِ بفُحشِ الكلام، وإطلاقِ ما لا يحلُّ إطلاقُه علَى الله سُبحانَه، أَو علَى رَسوله ﷺ، أَو علَى أَحَدٍ مِن رُسلِه أَو أنبيائِه، أَو مَلائِكتِه (علَيهم الصَّلاةُ والسَّلام) [1].

(ت): تنبيه:

روَى البخاريُّ عَن أَبي بكرةَ (رضي الله عنه) قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقُول: «إذا التقَى المسلِمانِ بِسَيفَيهِما، فالقاتلُ والمقتولُ في النَّار، قلتُ: يا رَسولَ الله، هذا القاتِل، فما بالُ المقتُول ؟ قال: إنَّه كانَ حَريصًا علَى قَتلِ صاحبِه » [2].

قال الشَّيخ الوليُّ ابن أبي جمرة (رضي الله عنه): «لَمَّا كانت نيَّة المقتول فاسِدة، تَساوَى معَ صاحبِه في دُخولِ النَّار » [3].

ثمَّ قسَّم الشَّيخ ابن أَبي جمرةَ الظُّلمَ إِلى حِسِّيٍّ ومَعنويٍّ، قال: «فالحسِّيُّ منه ما كان في الدِّماء والأموال والأعراض».

قال: «والمعنويُّ على قسمين: نيَّة بلا عملٍ ولا تسبُّبٍ، ونيَّة بِعَملٍ وتَسبُّب، فالذي هو نيَّة بلا عمل ولا تسبُّب، فهو مثل: البَغي، والحسد، والبُغض، وما أشبهَ ذلك من نيَّاتِ السُّوءِ المحذُورةِ شَرعا، لقَوله (علَيه السَّلام): **لا تَحاسَدوا ولا تَباغَضوا ولا تَدابَروا، وكُونُوا عبادَ الله إِخوانا** [4]، فهذا وما أَشبهَه ليسَ كالأَعراضِ والأَموالِ

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 515) بمعناه، و**جامع الأُمَّهات** (ص: 560) لابن الحاجب بمعناه أيضا.

(2) **البخاري** (6481)، ومسلم (2888)، وغيرهما.

(3) انظر: **بهجة النُّفوس** (1/ 58) لابن أبي جمرة، بتصرُّف.

(4) **البخاري** (5605)، ومسلم (2559) مِن حديث أنس (رضي الله عنه).

يتَحاسَبان، فمَن فَضلَ له عِندَ صاحبِه شيءٌ اقتصَّ منه، وإنَّما ذلك مثل القاتل والمقتُول، وهو أنَّهما يعذَّبان معا، ولا ينقصُ عذاب أحدهما عذابَ الآخَر شيئا، لأنَّ أمورَ الباطنِ في الشَّرِّ والخير أَشدُّ مِن الظَّاهِر».

ثمَّ ذكَر (رحمه الله تعالى) القِسمَ الثَّاني، فقال: «وأمَّا الذي هو بالنِّيَّة والعَمل، فهو مثل: قطيعة الرَّحم، لأنَّهما إذا تَقاطَعا معا، لا ينقصُ كلّ واحدٍ منهما مِن الوَعيدِ الذي توعّد على ذلك شيئا»[1].

(1) انظر: بهجة النُّفوس (1/ 59 ـ 60) لابن أبي جمرة.

النَّوع الثَّالث

ما يتعلَّق بالأفعال، أو ما تركَّب مِن الأفعال والأقوال

فمِن ذلك: الأكلُ والشُّرب، فليُسمِّ الله الآكلُ والشَّاربُ في الابتِداءِ والانتِهاء، ويأكلُ ويشربُ بِيَمينه، ولا يأكل مُتَّكِئًا، ويأكل ممَّا يَليه، إلَّا أن يكونَ الطَّعامُ ألوانًا مختلِفة، فرُخِّصَ له أن يتَعدَّى ما يليه، وكذا مع أَهلِه وولدِه وإن لم يكُن ألوانا، إذ لا يَلزمُه أَن يتأدَّبَ معَهم، ويلزمُهم أَن يتأدَّبوا معه، وإذا أُديرَ لبَنٌ أَو ماءٌ فَلتأخُذه الجماعةُ بَعدَ الأوَّل، الأَيمنُ فَالأَيمَن، وينبغي للرَّجلِ إذا أكلَ معَ قَومٍ أن يأكلَ مثلَ ما يأكلُون، مِن تَصغير اللُّقَم، وإطالةِ المضْغ، والتَّرسُّلِ في الأَكل، وإن خالفَ ذلك عادتَه، وينبغي أن لا يَنهمَ في الأكلِ ويكثِرَ منه، فَما ملأَ ابنُ آدمَ وِعاءً شرًّا مِن بطنِه، وليَجعَل ثلثَ بَطنِه للطَّعام، وثلثَه للشَّراب، وثلثَه للنَّفس [1]، ولا ينفُخ في طعامِه أَو شَرابِه، ولا يَتنفَّس في الإناء، ولكن يُنحِّيه عَن فيه، فإذا تنفَّسَ أعادَه، كما جاءَ في الخبر [2]، ولا يشرب مِن فَمِ السِّقاء، ولا بأسَ بالشُّربِ قائما [3]، ولا يُقرِن التَّمرَ إذا لم يُقرِن مَن يأكل معَه، لنَهيِ النَّبيِّ ﷺ عَن ذلك [4].

---

(1) أحمد (17318)، والنسائي في الكبرى (6738)، وابن ماجة (3349).

(2) كما في حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله تعالى عنه) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال للرَّجل الذي لا يروَى مِن نفَسٍ واحد: «فأَبِن القدَحَ عَن فيكَ، ثمَّ تنفَّس»، مالك (576)، وأحمد (11221)، والترمذي (1887).

(3) انظر تفصيل هذه المسألة في: المنتقى (7/ 237) للباجي، والفتح (10/ 81) لابن حجر.

(4) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 517-519) بتصرُّفٍ من المؤلِّف، وجامع الأمَّهات (ص: =

قال الشَّيخ في (الرِّسالة): «ونهَى عن القِرانِ في التَّمر، وقيل إنَّ ذلك معَ الأصحابِ الشُّركاءِ فيه، ولا بأسَ بِذلكَ معَ أهلِك، أو مع قَومٍ تكونُ أنتَ أطعَمتَهم»[1].

ومَن أكلَ ثوما نيِّئًا فلا يَقرَب المسجِد، للنَّهي عَن ذلك[2]، وكذلك إن أكلَ البصلَ والكُراث، إن كان يؤذي مِثله، قياسًا عليه.

فصل: والدَّعواتُ خَمس

الأولى: وَليمة النِّكاح، ويؤمَر بإجابتِها إلَّا مِن عُذر.

الثَّانية: ما يفعله الرَّجل للخاصِّ مِن إخوانِه وجِيرانِه، على حُسنِ العِشرة، وإرادةِ الأُلفَة، فيُستَحبُّ إتيانها.

الثَّالثة: ما سِوَى ذلك ممَّا يفعلُ على جَريِ العاداتِ، دونَ مَقصدٍ مَذموم، كـ: الخُرْسِ: وهو طعامُ الوِلادة، والعَقيقة: وهي اسمٌ للشَّاةِ التي تُذبَحُ عَن المولودِ يَومَ سابِعه، والإعذارِ أو العَذِيرة: وهي طعامُ الخِتان، والوَكيرة: وهيَ طعامُ بِناءِ الدَّار، والنَّقيعة: وهيَ الطَّعامُ للقادمِ مِن السَّفَر.

قال الشَّيخ **أبو الوليد** ـ يعني: **ابن رُشد** ـ: «وكلُّ ذلك جائزٌ إجابته».

الرَّابعة: ما يُقصَدُ به قَصدٌ مَذمُوم، مِن التَّطاول، وابتغاءِ المحمَدة والشُّكر، وما أَشبهَ ذلك، فلا ينبغي إجابتُها، لاسيما أَهل الفَضلِ والهيئات، لأنَّ إجابتَهم إلى مثلِ هذِه الأَطعِمةِ

=561)، **بتصرُّفٍ** أيضا، وحديث النَّهي عن الإقران، رواه **أحمد** (4513)، **والبخاري** (2455)، **ومسلم** (5383)، وغيرهم.

(1) انظر: **الرِّسالة** (ص: 159 ـ 160) لابن أَبي زيد القيرواني.

(2) كما في حديث **أنس** (رضي الله عنه) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: مَن أكلَ مِن هذه الشَّجرة فلا يقربنَّا، ولا يصلِّ معَنا»، رواه **أحمد** (12968)، **والبخاري** (856)، ومسلم (1187)، وغيرهم.

إضاعةٌ للتَّصاوُنِ وللهَيبة، وقَد قيل [1]: «ما وضعَ أحدٌ يدَه في قَصعةِ أَحدٍ إلَّا ذلَّ لَه».

الخامِسة: ما يَفعلُه الرَّجلُ لمن تُحرَم عليه هَديَّته، كأَحدِ الخصمَينِ للقاضي، وشبهه، فَهذا تُحرَمُ إجابته [2].

فصل: في اللِّباس

والواجِبُ منه سَترُ العَورة حقًّا لله سبحانه، وما يقي الحرَّ والبَرد حقًّا للمَخلوقين.

ويحرمُ مِن اللِّباسِ ما يخرجُ به إلى الخيلاء، وفي (الموطأ) أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا ينظرُ الله يومَ القيامة إلى مَن يجرُّ ثيابه خيلاء»[3]، ولفظ (الموطأ) أيضا عَن العلاء بن عبد الرَّحمان عن أبيه أنَّه قال: سألت أبا سعيد الخدريَّ عن الإزار، قال: أنا أخبِرُك بعِلم، سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقُول: «إزرَةُ المؤمنِ إلى أَنصافِ ساقَيه، لا جناحَ عليه فيما بينَه وبين الكعبَين، ما أسفلَ مِن ذلك فَفي النَّار»، قال ذلك ثلاث مرَّات، «لا ينظرُ الله يومَ القيامةِ إلى مَن يجرُّ إزاره بطرا»[4].

قال أبو عمر في (التَّمهيد): «وحكمُ القَميص هو حكم الإزار»[5].

وروَى البخاريُّ ومسلم عن النَّبيِّ ﷺ قال: «بَينما رَجلٌ يتَبختَر في بُردَيه، قَد أَعجَبته نفسُه، خُسِفَ به الأَرض، فَهو يتَجلجَل فيها إلى يومِ القيامَة» [6].

---

(1) في عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 520): «قال الشَّيخُ أبو الوليد: وقد قيل: ما وضعَ أحدٌ يدَه في قَصعةِ».

(2) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 520)، جامع الأُمَّهات (ص: 561 ـ 562).

(3) مالك (2656)، والبخاري (5783)، ومسلم (5504)، وغيرهم.

(4) مالك (2657)، والنسائي في الكبرى (9631)، وابن ماجة (3573).

(5) انظر: التمهيد (20/ 225) لابن عبد البر، بمعناه، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، مؤسسة قرطبة.

(6) البخاري (5789)، ومسلم (5517)، وأحمد (10881)، وغيرهم.

قال الباجي: «قَوله: خُيلاء، أي: تكبُّرا، ولَو جرَّه لطولِ ثَوبه، لا يجدُ غيرَه، أو لِعُذرٍ مِن الأَعذار، فإنَّه لا يتَناوله الوَعيد، فقَد رُويَ أنَّ أبا بكر (رضي الله عنه) لَمَّا سمعَ هذا الحديث قال: يا رَسولَ الله، إنَّ أحدَ شقَّي إزاري يَسترَخي، إلَّا أن أتعاهدَ ذلك منه، فقال النَّبيُّ ﷺ: لستَ ممَّن يصنَعه خُيلاء [1] » [2].

ومِن المحظُور: لَبسُ الحريرِ للرِّجال، ويحرمُ المتمحّضُ منه علَيهم، فَلا يلبسه الرَّجل ولا يجلِس علَيه [3].

(ت): وعن معاذ بن أنس (رضي الله عنه) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَن أكل طعاما، فقال: الحمدُ لله الذي أطعمَني هذا الطَّعام، ورَزَقنيه مِن غَير حَولٍ منِّي ولا قوَّة، غفر له ما تقدَّم مِن ذَنبِه، ومَن لبِسَ ثَوبًا، فقال: الحمدُ لله الذي كَساني هذا الثَّوب، ورَزقنيه مِن غَير حَولٍ منِّي ولا قوَّة، غفرَ له ما تقدَّم مِن ذنبِه وما تأخَّر» رواه أبو داوود، واللَّفظ له، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، والحاكم في (المستدرك)، وقال: صحيحٌ على شَرطِ البخاري، وقال التِّرمذيُّ: حسنٌ غَريب [4].

وروى أبو داوود والنَّسائي عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الطَّاعمُ الشَّاكر، كالصَّائمِ الصَّابر» [5].

وروى الحافظ أبو نعيم في (الحلية) بسنده عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال

---

(1) البخاري (5447)، وغيره.

(2) انظر: المنتقى شرح الموطأ (7/ 225- 226) للإمام الباجي، مطبعة السعادة (مصر)، ط/ 1، سنة 1332هـ.

(3) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 520 ـ 523) بمعناه، وجامع الأمَّهات (ص: 562 - 563).

(4) أبو داود (4023)، والترمذي (3458)، وابن ماجة (3285)، والحاكم (1870).

(5) أحمد (7793)، والترمذي (2486)، وابن ماجة (1764)، وابن حبان (315)، والدارمي (2024)، وغيرهم، بألفاظٍ متقاربة، والمؤلِّف عزاه سهوا لأبي داود والنَّسائي وكذلك فعل في كتابه: الدُّرّ الفائق (ص: 288)، بتحقيق: د. خالد بوشمة.

رسولُ الله ﷺ: «إذا وُضِعَت المائدةُ، فليأكُل أحدُكم ممَّا يليه، ولا يتَناوَل مِن ذِروَةِ القَصعة، فإنَّ البركةَ تأتيها مِن أعلاها، ولا يقُومنَّ رجلٌ حتَّى تُرفعَ المائِدة، ولا يَرفَع يدَه وإن شَبعَ حتَّى يَرفعَ القَومُ أيديَهم ليُعذَر، فإنَّ ذلك يخجِلُ جَليسَه»[1]، قال **أبو نعيم**: هذا الحديثُ غريبٌ مِن حديثِ يحيى بن أبي كثير، تفرَّد به عنه عبد الأعلى، وتفرَّد به عبيد الله بن موسى عن عبد الأعلى، ورواه الأئمَّةُ والأَعلامُ عن عبيد الله بن موسى، منهم أبو بكر بن أبي شيبة، وابن كرامة، ويوسف القطَّان[2].

وروَى **ابن السُّنِّيِّ** عن **عائشة** (رضي الله عنها) قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أَذِيبُوا طعامَكم بِذكرِ الله عزَّ وجلَّ والصَّلاة، ولا تَناموا عليه فَتقسُو قلوبكُم»[3].

فصل

قال **أبو عمر بن عبد البرِّ** في كتابه (**بهجة المجالس وأنس المُجالس**)[4]: «قال رَسولُ الله ﷺ: ما أَنعمَ الله علَى عبدٍ بِنعمة، فَعلمَ أنَّها مِن عندِ الله، إلَّا كتبَ الله له شكرَها، وما علِمَ الله مِن عبدٍ نَدامةً علَى ذَنب، إلَّا غفَر له قبلَ أَن يَستَغفِرَه، وإنَّ الرَّجلَ لَيلبسُ الثَّوبَ فيَحمدُ الله، فما يَبلغ رُكبتَيه حتَّى يُغفَر لَه»[5].

وقال العلماء: الطَّاعات كلُّها شكر، قال تعالى: ﴿اعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ (سبأ: 13).

---

(1) **ابن ماجة** (3295)، **والدَّيلمي** (1323).

(2) انظر: **حلية الأولياء** (3/ 74).

(3) **موضوع**، انظر: **الفوائد المجموعة** (ص: 156) للشَّوكاني، **وتنزيه الشَّريعة** (2/ 317).

(4) انظر: **بهجة المجالس** (1/ 312) لابن عبد البر، تحقيق: محمد مرسي الخولى، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط/ 2، سنة 1402هـ/ 1982م.

(5) **الحاكم** (1894) وقال: هذا حديثٌ لا أعلم في إسنادِه أحدا ذكِرَ بجرح، ولم يخرجاه، وتعقَّبه الذَّهبي، **والطبراني في الأوسط** (4503)، **وابن أبي الدنيا في الشُّكر** (47).

فصل

ومن (مصابيح) [1] البغويِّ: التِّرمذيِّ عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: قال لي رَسولُ الله ﷺ: «إن أَرَدتِ اللُّحوقَ بي فَليكفكِ مِن الدُّنيا كزادِ الرَّاكب، وإيَّاكِ ومُجالسة الأَغنياء، ولا تَستَخلِقي ثَوبًا حتَّى تُرقِّعيه »[2]، قال: هذا حديثٌ غَريب.

وروَى أبو داوود عَن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ البذاذةَ مِن الإيمان»[3].

(ت): البذَاذة هي رثُّ الهيئَة.

وروى البخاري ومسلم عن خبَّاب بن الأرث (رضي الله عنه) قال: «هاجَرنا معَ النَّبيِّ ﷺ نَبتَغي وَجهَ الله، فَوقعَ أَجرُنا علَى الله، فمِنَّا مَن مضَى لَم يأكل مِن أَجرِه شَيئا، منهم: مُصعَب بن عُمَير، قُتِلَ يومَ أُحُد، فلم يُوجَد له ما يكفَّن فيه إلا نمرة، كنَّا إذا غطَّينا بها رأسَه خَرجَت رِجلاه، وإذا غطَّينا بها رِجلَيه خرجَ رأسَه، فقال لنا رَسولُ الله ﷺ: غطُّوا بها رأسَه، واجعَلوا على رِجلَيه الإِذْخر، ومنَّا مَن أينعَت له ثَمرته، فهو يهدبها»[4].

فصل

قال ابن شاس: ومِمَّا يَنخَرِطُ في سِلكِ اللِّباس، التَّختُّم، والانتِعال، وسترُ الجُدُرِ.

فأَمَّا التَّختُّمُ في اليَمين، ففيه قَولان، الجواز والكراهة، ويندب التَّختُّم في اليَسارِ في الخنصر، ويجعل فصُّه ممَّا يلي الكفَّ.

---

(1) انظر: مشكاة المصابيح (4344) للتبريزي، بتحقيق الألباني.

(2) الترمذي (1780)، والحاكم (7867) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والطبراني في الأوسط (5128)، وغيرهم.

(3) أبو داود (4161)، وأحمد (24274)، وابن ماجة (4118)، والبذاذة: القشافة، يعني التَّقشُّف.

(4) البخاري (3821)، ومسلم (940).

وأمَّا الانتِعالُ فيُستَحبُّ فيه الابتِداءُ بِاليمينِ في اللبس، وباليَسار في الخلع، ولا يَمشي في نَعلٍ واحِدة، وليلبسها جَميعا.

وأمَّا سترُ الجُدُرِ فمَنهيٌّ عنه إلَّا جِدَار الكعبة [1].

فصل: [دخول الحمَّام]

ويجوزُ للرِّجالِ دخولَ الحمَّامِ إذا كانَ خاليًا. فأمَّا مع مَستورين، فقال **ابن القاسم**: «لا بأس بذلك، وتَرْكُهُ أَحْسَنُ».

وقال أيضا: «والله، ما دخُولُ الحمَّامِ بِصَواب»، فيُحمَلُ قولُه على أنَّه لا يأمن أن تنكشِفَ عَورة أَحدِهم. ولا خلافَ في تَحريمِ دخُولِه مَع مَن لا يَستَتِر.

قال القاضي **أبو بكر**: «إذا كان الرِّجال لا يَستَتِرون، فقال **مالك**: لا تقبلُ شهادة مَن دَخلَه» [2].

وتقدَّم حكمُ النِّساء [3].

فصل: في آدابِ السَّفر

قال **ابن العربي**: «السَّفر قِسمان: هرَب، وطلَب.

فالهرَب: مِن دارِ الحربِ، ومِن دارِ البِدعَة، ومِن أَرضٍ غلَبَ علَيها الحرام، ومِن أَذيَّةٍ في البدَن، كخُروجِ **الخليل** (عليه السَّلام)، ومِن الخوفِ علَى الأَهلِ والمال، لأنَّ حُرمةَ مالِ المسلمِ كَحُرمةِ دَمِه.

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 526 ـ 527) بمعناه، **وجامع الأمَّهات** (ص: 563).

(2) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 527)، **وجامع الأمَّهات** (ص: 563 ـ 564).

(3) أي: تقدَّم بيان ذلك في كتابه: **شَرح مختصر ابن الحاجب الفرعي**.

وأمَّا الطَّلب: فلِلحجِّ والعُمرة[1]، والجِهاد، وللمَعاش، كاحتِطابٍ أو احتِشاش، وصَيد، وتجارَة، ولقَصدِ البِقاعِ الكَريمة، وهي أَحدُ المساجِد الثَّلاثة، أَو مَواضع الرِّباط، أو لطَلَبِ العِلم، أو زيارة الإِخوان لتَفقُّدِ أَحوالِهم»[2].

ثمَّ مِن آدابِ السَّفرِ عندَ ابتدائِه أَن يقُول: «بسمِ الله، اللَّهمَّ أنتَ الصَّاحبُ في السَّفَر، والخليفةُ في الأَهل، اللَّهمَّ اطْوِ لنا البُعد، وهوِّن علَينا السَّفَر، اللَّهمَّ إِنِّي أَعوذُ بِكَ مِن وَعثاءِ السَّفر، ومِن كآبةِ المنقلَب، ومِن سوءِ المنظَرِ في الأَهلِ والمالِ والوَلَد»[3].

ولينظر في الرَّفيقِ قبلَ الطَّريق، فَفي الحديث: «الرَّاكبُ شَيطان، والرَّاكبانِ شَيطان، والثَّلاثة ركب»[4]، وهو أقلُّ الرُّفقة، وقد جاءَ أنَّ خَيرَ الرُّفقاءِ أَربعَة[5].

ولا يحلُّ للمرأةِ السَّفر إِلَّا مَع زَوجٍ أَو ذي مَحرَمٍ منها، فإِن عَدِمتهُما واضطرَّت إِلى الخروجِ إِلى حجِّ الفَريضة وشبهِه، فنِساءٌ مأمُونات، أَو رجالٌ مأمونُون، لا تَخشَى على نَفسِها معَهم.

ويكرَه للمُسافرينَ تَعليق الأَجراس، وتَقليد الأَوتارِ للدَّواب، ويُستحبُّ الرِّفقُ بِدَوابِّهم، وإِنزالُها مَنازلها في الخصب.

---

(1) في **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 531) « سفر العِبْرة »، بدل « العُمرة » (!).

(2) انظر: **أحكام القرآن** (1 ـ 484 ـ 486) لابن العربي، و**عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 530 ـ 531)

(3) أخرجه **مالك** (1762) بهذا اللَّفظ، وغيره بألفاظ مُقاربة.

(4) **مالك** (2801)، و**أحمد** (2748)، و**أبو داود** (2607)، و**الترمذي** (1674)، وغيرهم.

(5) **ابن ماجة** (2827)، و**البيهقي** (18263)، و**الطبراني في الأوسط** (6715)، قال في الزوائد: في إسناده عبد الملك بن محمد الصنعاني وأبو سلمة العاملي، وهما ضعيفان، وقال السيوطي: قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: العاملي متروك، والحديث باطل.

وأَن يقولوا إِذا نزَلوا: «أَعوذُ بِكلماتِ الله التَّامَّاتِ مِن شَرِّ ما خلَق »[1]، فقَد ضمنَ عدمَ الضَّررِ لقائلها.

قال ابن العربي: «فلَعمرُ الله، لقَد جرَّبتها أحد عشر عاما، فوجدتها كذلك».

(ت): وكذلك جرَّبتها أنا سنين كثيرة، فوَجدتُ لها بَركات، ورأيتُ لها عجائب يطول ذِكرها.

ويُستَحبُّ للمُسافرِ أَن يُعجِّلَ الرُّجوعَ إِلى أَهلِه إِذا قضَى نهمتَه مِن سفَرِه، وأَن يَدخُلَ في صَدرِ النَّهار، ولا يأتي أَهلَه طرُوقًا كما جاءَ في الحديث[2].

فصل: [خِصال الفطرة]

وخِصالُ الفِطرةِ عَشرة، والمرادُ بها هُنا الخِصال التي يكمُل بها المرء.

خمسٌ في الرَّأس، وهي: المضمَضَة، والاستِنشاق، وقصُّ إِطارِ الشَّارب: فأَمَّا حَلقُه فمُثلةٌ مَنهيٌّ عَنها، وإِعفاءُ اللِّحية: إِلَّا أَن تَطولَ جِدًّا، فلَه الأَخذ مِنها، وفرقُ الشَّعر.

وخمسٌ في الجسد، وهي: حلقُ العانة، ونَتفُ الإِبطَين، وتَقليمُ الأَظافِر، والاستِنجاء، والخِتان، وهو سنَّةٌ للرِّجال، ومكرمةٌ في النِّساء، ويُسمَّى الخِفاض.

ويُستحبُّ خِتانُ الصَّبيِّ إِذا أُمِرَ بالصَّلاةِ مِن السَّبع إِلى العَشر، ويكرَه في السَّابع مِن وِلادتِه، ويؤمَر البالغُ أَن يختِّنَ نفسَه لحُرْمَةِ نظرِ العَورة، وإِن خافَ على نفسِه الضَّرر رخَّص له ابن عبد الحكم[3] في تَركِه، وأَبى ذلك سحنون، ويَسقطُ عمَّن وُلِدَ مختُونا،

---

(1) مالك (2739)، وأحمد (7885)، والترمذي (3604)، والنسائي في الكبرى (10349)، وابن ماجة (3518).

(2) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 532)، وجامع الأُمَّهات (ص: 564 ـ 565).

(3) هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الحكم الفقيه الحافظ الحجَّة النَّظَّار، سمع من اللَّيث، وابن عيينة،=

وقيل: وتُجْرَى المُوسَى عليه، فإن كان فيه ما يُقطَع قُطِع[1].

فصل: [التَّحلُّم]

روَى **البخاري** عن **ابن عبَّاس** (رضي الله عنهما) عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن تحلَّمَ بِحلمٍ لم يرَه، كلِّفَ أَن يَعقدَ بينَ شَعرتَين، ولَن يفعَل، ومَن استمَعَ إِلى حديثِ قَومٍ وهُم له كارِهون، أَو يفرُّونَ منه، صُبَّ في أذُنِه الآنك يومَ القيامة، ومَن صوَّرَ صورةً عذِّبَ وكلِّفَ أَن ينفخَ فيها، وليس بِنافِخ»[2].

وروى **التِّرمذيُّ** عن **أبي هريرة** (رضيَ الله عنه) قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يخرُجُ عُنقٌ مِن النَّار يومَ القيامة، له عَينانِ تبصران، وأذنان تَسمَعان، ولسانٌ ينطق، يقول: إِنِّي وكِّلت بثلاث، بكلِّ جبَّارٍ عَنيد، وكلِّ مَن دَعا معَ الله إلها آخَر، وبِالمصوِّرينَ»[3].

(ت): وتقدَّم الكلامُ في الشَّطرَنج[4].

=والقعنبي، وابن لهيعة، أفْضَتْ إليه الرِّياسة بمصر- بعد الإمام أشهب، روى عن مالك (**الموطَّأ**)، وكان من أعلم أصحابه بمختلف قوله، روى عنه جماعة منهم: ابن حبيب، وابن الموَّاز، وغيرهما، له تآليف منها: المختصر- الكبير، والأوسط، والصَّغير، وكتاب القضايا، وغيرها، توفي بـ (مصر) سنة 214هـ، وقبره بجانب قبر الإمام الشَّافعي، انظر: **ترتيب المدارك** (3/ 363)، **شجرة النُّور الزَّكيَّة** (ص: 59).

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 533)، **وجامع الأمَّهات** (ص: 565).

(2) **البخاري** (7042)، **وأحمد** (1866)، **والترمذي** (1751)، **وأبو داود** (5024)، وغيرهم.

(3) **الترمذي** (2574)، **وأحمد** (8411).

(4) أي: في كتابه: **شَرح مختصر ابن الحاجب الفَرعي**.

فصل: [وسم الدَّواب]

ووَسمُ الدَّوابِّ والأَنعامِ قَصْدًا لمعرفَتِها في غَير الوَجه رُخصَة، ونُهِيَ عنه في الوَجهِ لأنَّه مُثلَة، إلَّا في آذانِ النَّعمِ فإنَّه مباحٌ لعَدمِ الانتِفاع به في أَجسادِها، لستر الشَّعرِ له.

وأُبِيحَ الخِصاءُ في الغنَمِ لأنَّه يطيِّبُ لحمَها، ولا يجوزُ في الخيلِ لأنَّه يضعفُها في الغَزو، وهو المقصودُ الأَعظمُ مِنها، ويقطعُ نَسلَها، وقَد رغَّبَ الشَّارعُ في تَربيتها، وحضَّ علَى القيامِ بها للحاجةِ إِليها في الجِهاد [1].

فصل: [قتل الحيَّات]

وتُقتلُ حيَّات الصَّحاري والطُّرقاتِ مِن غَير استِئذان، بِخلافِ حيَّاتِ المدينة المنوَّرة.

والصَّحيحُ أنَّ سائرَ البُلدانِ كـ: المدينة في تقديمِ الاستِئذانِ علَى القَتل [2].

وقال ابن نافع [3] بِقَصرِه على المدينة خاصَّة.

---

(1) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 536)، وجامع الأُمَّهات (ص: 566)، وفيه: «ورسمُ الدَّواب والأَنعامِ قَصْدًا لمعرفَتِها في غَير الوَجه رُخصَة... » (!).

(2) في عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 537): «قال القاضي أبو بكر: والصَّحيح ... ».

(3) هو أبو محمد عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المدني، المشهور بـ: الصائغ، إمام في الفقه، أخذ عن مالك وصحِبَه أربعين سنة، وسمع من ابن أبي ذئب، وابن أبي الزناد، وغيرهما، وتلمذ له الإمام سحنون، توفي سنة 186هـ/ 802م، وصحَّح الذهبي وفاته سنة 206هـ/ 821م، انظر: ترتيب المدارك (1/ 356 ـ 358) للقاضي عياض، والسير (10/ 371 ـ 374) للذهبي.

ومحلُّ الاستِئذان في غَير ذي الطُّفْيَتَين والأَبتَر[1].

ويفعلُ الاستِئذانَ المشروعَ ثلاثًا في خَرجةٍ واحِدة، وقيل: بل في كلِّ خَرجةٍ مرَّة.

ورُوِيَ: أَرَى أن تُنذَر ثلاثة أيَّام.

ولا ينظُر إلى تَبدِّيها، وإن بدَت في اليومِ الواحدِ مِرارًا.

وروى **ابن حبيب**: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سئِل: كيف تنشد الحيَّات ؟ فقال: «قولُوا: أنشدكنَّ بِالعهدِ الذي أخذَه عليكنَّ سلَيمان، أن لا تؤذينَنا، ولا تَظهرنَ لنا».

وروَى **ابن وهب** عَن **مالك** (رحمه الله تعالى) يقول: «يا عبدَ الله، إن كنتَ تؤمنُ بِالله ورَسوله، فلا تَظهَر لنا، ولا تؤذِنا، ولا تُروِّعْنا، فإنَّك إن ظَهرتَ لنا بعدَ ثلاثة قَتلناك».

قال **ابن القاسم**: «قال **مالك**: يحرِّج عليه ثلاثَ مرَّاتٍ أن لا تَبدوَ لنا، ولا تَخرُج».

وقال أَيضا عنه: أُحرِّج عليكَ بالله واليومِ الآخِر أَن لا تظهَرَ لنا ولا تُؤذينا[2].

(ت): قال **أبو عمر** في (**الاستِذكار**): «روينا عن **عائشة** (رضي الله عنها) أنَّها قتلَت حيَّةً بالمدينة، فرأَت في المنامِ أنَّ قائِلا يقولُ لها: لقَد قَتلتِ مُسلِمًا، قالَت: لو كانَ مُسلما لم يَدخُل علَى أَزواج النَّبيِّ ﷺ، فَقيل لها: ما دَخلَ عليك إلَّا وعلَيكِ ثيابك، وكان يجيءُ ليَسمعَ القرآن، فأَصبَحت فازِعَةً، فأَمرَت باثنَيْ عَشَر ألفَ دِرهَم، فجُعِلت في سَبيلِ الله، أَو في الرِّقاب»[3].

---

(1) لما ورد عن **ابن عمر** (رضي الله تعالى عنهما) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «اقتلوا الحيَّات، وذا الطُّفْيَتين، والأبتَر، فإنَّهما يلتمِسان البصَر، ويَستَسقِطانِ الحبل»، وكان **ابن عمر** يقتل كلَّ حيَّةٍ وجَدَها، فرآه **أبو لُبابةَ** أو **زيد بن الخطَّاب** وهو يُطارِدُ حيةً، فقال: إنَّه قَد نهى عَن ذواتِ البيوت »، أخرجه **أحمد** (4557)، ومسلم (5883، و5884)، وغيرهما.

(2) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 536 ـ 538)، **وجامع الأمَّهات** (ص: 566).

(3) انظر: **الاستذكار** (27/ 259) لابن عبد البر، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي (القاهرة)، ط/ 1، سنة 1414هـ/ 1993م، وانظر أيضا: **التَّمهيد** (16/ 267) له أيضا.

وروى يحيى ابن كثير أنَّ حيَّةً طافَت البيتَ سَبعًا، قال: فجاءَ عبدُ الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما)، فقال: أيُّها الجار، إنَّكَ قَد قضَيتَ طَوافَكَ بِالبَيت، ولا نأمَنُ علَيك بعضَ سُفهائِنا، فاذهَب، قال: فحفَر الحصَى بِبَطنِه، ثمَّ ذهبَ مصعدا في السَّماء، قال: فجَعلنا نَنظرُ إِلى بَريقِ بَطنِه وهو ذاهبٌ في السَّماء.

وروَى أَبو عمر عن أبي ثعلبة الخشني (رضي الله عنه) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الجِنُّ ثلاثةُ أَصناف، فصِنفٌ لهم أَجنِحة يَطيرونَ بها في الهواء، وصِنفٌ حيَّات وكِلاب، وصِنفٌ يَحلُّون ويَظعَنون »[1].

قال أبو عمر: «هذا الحديثُ سندُه جيِّد، روَّاته ثِقات » انتهى[2].

قال ابن شاس[3]: وتقتل الوزغ حيثُ وجدت من غير استئذان، لأمره ﷺ بقتلها، وتسميته لها فُوَيسِقًا[4].

ونهَى عَن قتلِ النَّملةِ والنَّحلةِ والهدهُدِ والصُّرد[5]، إلَّا المؤذي ممَّا ذكر، فيجُوزُ قَتله.

---

(1) الحاكم (3702)، والطبراني في الكبير (573)، الديلمي في الفردوس (2942)، وابن أبي الدنيا في هواتف الجنان (156)، وغيرهم، وضعَّفه الألباني في السِّلسلة الضعيفة (3549).

(2) انظر: الاستذكار (8/ 526) لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، سنة 2000م.

(3) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 538 ـ 539)، وانظر: مختصر ابن الحاجب (ص: 566 ـ 567).

(4) كما في سنن أبي داود (5262) عن عامر بن سعد عن أبيه قال: «أمرَ رسولُ الله ﷺ بِقَتلِ الوزغ، وسمَّاه فُوَيسِقًا ».

(5) لما ورد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) « أنَّ النبيَّ ﷺ نهَى عَن قَتلِ أربعٍ مِن الدَّوابِّ: النَّملة، والنَّحلة، والهدهد، والصُّرد »، رواه أبو داود (5267)، والصُّرد : طائرٌ أكبر من العصفور، ضخمُ الرَّأس والمنقار، يصيدُ الحشرات، انظر: المعجم الوسيط (1/ 512).

وكذلك يجوزُ قَتل كلِّ ما يؤذي، كالقمل، والبرغوث، وغَير ذلك.

ولا يقتُل بالنَّارِ شيءٌ ممَّا قلنا إنَّه يجوزُ قتلُه، لأنَّه تَعذيبٌ وتَمثيل.

فصل: فيما يتعلَّق بالمخاطبة والمعاشَرة

وهو يشتَمِلُ علَى مأمورات، ومَنهيَّات، ونَعقِدُ لذلك ـ إن شاءَ الله ـ فصُولا.

فمِن المأمورِ به: السَّلام، وصفتُه: السَّلام عليكم، وصِفةُ الرَّدِّ: وعليكُم السَّلام، وأكثر ما ينتهي السَّلام إلى «**البَركة**»[1]، والابتداءُ به سنَّة، وردُّه واجِب، ويجزئُ الواحدُ مِن الجماعةِ عَنهم فيهما، ويُسلِّمُ الرَّاكبُ علَى الماشي، والماشي على الجالِس، والقليلُ على الكثير، والصَّغيرُ على الكبير، والدَّاخلُ على شَخصٍ، والمارُّ علَيه، ولا بأسَ بالسَّلامِ على المتَجالَّة[2] بخِلافِ الشَّابَّة.

والمصافَحةُ مُستحبَّةٌ لِقَوله ﷺ: «تَصافَحوا يذهبُ الغِلُّ»[3].

(ت): وروى **أبو داوود والتِّرمذيُّ**، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أَولَى النَّاسِ بالله، مَن بدأَ بِالسَّلام»[4].

قال **ابن عطيَّة**: «وأكثَر أَهل العلمِ علَى أنَّ الابتداءَ بالسَّلامِ سنَّةٌ مُؤَكَّدة، وردَّه

---

(1) أي: إلى قوله: «وبَركاتُه»، وفي **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 539): «قال الشَّيخُ **أبو القاسم** والقاضي **أبو محمَّد**: وينتهي في السَّلام إلى البركات».

(2) **المتجالَّة**: هي المرأة التي لا رَغبةَ للرِّجال فيها غالبا.

(3) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 539 ـ 540)، وفيه: «قال القاضي **أبو محمَّد**: والابتداء ... »، و**مختصر ابن الحاجب** (ص: 567)، والحديث أخرجه **مالك** (1617)، مرسلا، وقال عنه **ابن عبد البر**: «يتَّصِل مِن وجوهٍ شتَّى، حِسان كلّها»، كما سيأتي قريبا.

(4) **أبو داود** (5197)، و**الترمذي** (2694)، وقال: هذا حديثٌ حسَن.

فَريضة، لأنَّه حقٌّ مِن الحقُوق »[1].

قال **النَّوويُّ**: «وروينا في **كتاب ابن السُّنِّيِّ** عن **أنس** (رضي الله عنه) عن النَّبيِّ ﷺ قال: ما مِن عبدَينِ مُتَحابَّينِ في الله عزَّ وجلَّ، يَستقبِلُ أَحدُهما الآخَر، فَيُصافِحه، فَيُصلِّيانِ على النَّبيِّ ﷺ، إلَّا لم يتفرَّقا حتَّى تُغفرَ ذنُوبهما، ما تَقدَّمَ منها وما تأَخَّر[2]، وروينا فيه[3] عن **أنس** أيضا قال: ما أَخذَ رسولُ الله ﷺ بِيَد رَجلٍ فَفارقَه حتَّى قال: اللَّهمَّ ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حسنَة، وفي الآخرةِ حسنَة، وقِنا عذابَ النَّار[4]، وروينا فيه عن **البرَّاءِ بن عازب** (رضي الله عنه) قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ المسلمَينِ إذا التقَيا فتَصافَحا، وتكاشَرا بِوُدٍّ ونَصيحة، تَناثَرت خَطاياهُما بَينَهما»[5]، وفي رواية: «إذا التقَى المسلمانِ فتَصافَحا، وحمِدَا الله تَعالى، واستَغفرَا، غَفرَ الله عزَّ وجلَّ لهما[6]» انتهى[7].

وقد أسندَ **أبو عمر** في (**التَّمهيد**): «عن عبد الرَّحمان بن الأَسود عَن أَبِيه وعلقمة أنَّهما قالا: مِن تَمامِ التَّحيَّةِ المصافَحة »[8].

وروَى **مالك** في (**الموطأ**) عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(1) انظر: **المحرَّر الوجيز** (2/ 87) لابن عطية.

(2) **ابن السُّني في عمل اليوم والَّليلة** (194)، وعزاه صاحب **كنز العمال** (25369) لابن النجار، والحديث رواه أيضا **أبو يعلى في مسنده** (2960)، وقال الهيثمي في **المجمع** (10/ 275): في سنده درست بن حمزة، وهو ضعيف.

(3) أي: في كتاب ابن السُّني.

(4) **ابن السُّني في عمل اليوم والليلة** (204)، وإسناده ضعيف، كما قال محقِّقُه.

(5) **ابن السُّني في عمل اليوم والليلة** (195)،

(6) **أبو داود** (5211)، وابن ماجة (3703).

(7) انظر: **كتاب الأذكار** (ص: 228) للإمام لنَّووي.

(8) انظر: **التمهيد** (21/ 16) لابن عبد البر.

«تَصافَحوا يذهبِ الغِلُّ، وتَهادوا تَحابوا، وتَذهبَ الشَّحناء »[1].

قال **أبو عمر** في (**التَّمهيد**): «هذا الحديثُ يتَّصِلُ مِن وُجوهٍ شتَّى، حِسان كلّها»[2].

ثمَّ أسند **أبو عمر** عن **عمر بن الخطَّاب** (رضي الله عنه) قال: قال رسولُ اللهﷺ: «إذا التقَى المسلمانِ فَتصافحَا، أَنزلَ الله عليهما مائةَ رَحمة، تِسعونَ مِنها للَّذي بدأَ بالمصافَحة، وعشرةٌ للَّذي صُوفِح، وكان أَحبُّهما إلى الله أَحسنهما بِشرًا بِصاحبِه»[3].

فصل: [الاستِئذان]

قال الشَّيخ **أبو محمَّد** في (**الرِّسالة**): «والاستِئذانُ واجِب، فلا تَدخُل بيتًا فيه أَحدٌ حتَّى تَستأذِنَ ثَلاثا، فإن أُذِنَ لك، وإلَّا رَجَعتَ» انتهى[4].

وقال ابن عطيَّة (رحمه الله تعالى): «أَسندَ **الطَّبريُّ** عَن **قتادة** أَنَّه قال: قال رَجلٌ مِن المهاجِرين: لقد طلبتُ عُمري كلّه هذِه الآية، فما أَدركتُها، أن أَستأذِنَ على بعضِ إخواني، فَيقولَ لي: اِرجع، فأَرجَع وأَنا مُغتَبِط، لقَوله تعالى: ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ﴾ (النور: 28)»[5].

وصورةُ الاستِئذانِ أَن يقولَ الإِنسان: السَّلام عليكُم، أَدخُل، لا يزيدُ عليه، فإن أُذِنَ لَه، دَخل، وإن أُمِرَ بالرُّجوعِ انصرَف، وإن سُكِتَ عنه استأذَن ثلاثًا ثمَّ ينصرف.

قال **ابن شاس**: وإذا استأذنَ بالسَّلام، فقيلَ له: مَن هذا؟ فليُسمِّ نفسَه، أَو بما يُعرَفُ به، ولا يقولُ: أنا[6].

---

(1) **مالك** (1617).

(2) انظر: **التمهيد** (21/ 12) لابن عبد البر.

(3) انظر: **التمهيد** (21/ 14).

(4) انظر: **الرِّسالة** (ص: 161) لابن أبي زيد القيرواني.

(5) انظر: **المحرَّر الوجيز** (4/ 176) لابن عطية.

(6) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 541)، **وجامع الأُمَّهات** (ص: 567).

فصل: في تَشميتِ العاطِس

قال **ابن شاس**: تَشمِيتُ العاطِس ـ بالشِّينِ المعجَمة، وبالسِّين المهمَلة ـ وهو القَوْل للعاطِس: يَرحمُكَ الله.

وهو مُستَحبٌّ، وكذلك جَوابه، هو قوله: يَهديكُم الله ويصلحُ بالكم، أَو: يَغفِرُ الله لنا ولكُم، وإن جمعَ بَينَهما فهو أَحسَن.

قال القاضي **أبو الوليد** ـ أي: **الباجي** ـ: ظاهِرُ المذهَبِ وُجوبُه على الكِفاية ـ وهُو قَولُ **عبد الوهاب** [1] ـ كردِّ السَّلام.

وقال **ابن مُزَين** [2]: هو فرضٌ علَى كلِّ واحدٍ ممَّن سَمِعَه، ولا يُجزئُ أحدٌ عَن غَيرِه.

ولا يشمَّتُ العاطِسُ حتَّى يحمدَ الله سُبحانَه، لقوله ﷺ: «مَن عطسَ فَحمِدَ الله فَشمِّتوه، فإن لم يَحمَد الله فَلا تُشمِّتوه» [3].

وليرفع صَوتَه بِالحمدَلة، ليُسمَعَ فيُشمَّت، ومَن لم يَسمَع مِنه: الحمدُ لله، ولكن سَمِعَ مَن هو أَقرب إلى سماعِ صَوته مِنه قَد شمَّته، فليُشمِّته.

وإذا عَطسَ في الصَّلاةِ فَلا يحمَد الله إلَّا في نفسِه، وقال **سحنون**: ولا في نفسِه.

ومَن تَوالَى عُطاسه، شُمِّت إلى الثَّالثة [4].

---

(1) استدراك من المؤلِّف.

(2) هو أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي، أبو العباس ضياء الدِّين، يعرف بـ: ابن المُزَين، له مؤلَّفات، منها: المفهم شرح صحيح مسلم، توفي سنة 656هـ، انظر ترجمته في: **شجرة النور الزكية** (194).

(3) **مسلم** (2992).

(4) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 541 ـ 542)، **جامع الأمَّهات** (ص: 567).

[(ت)] [1]: فإن زادَ علَيها، يقولُ له بعدَ ذلك: عافَاكَ الله، إنَّك لمزكُوم.

ولا يَسقُط طلبُ الحمدِ عَن العاطسِ ولو بعدَ ثَلاث.

فَصل: في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر

روى **حُذيفة ابن اليمان** (رضي الله عنهما) عن النَّبيِّ ﷺ قال: «والَّذي نفسي بِيَده، لتأمرنَّ بالمعروف، ولتَنهونَّ عَن المنكر، أو يوشكنَّ الله تعالى أن يبعثَ عليكُم عِقابًا مِنه، ثمَّ تَدعونَه فلا يَستَجِيب لكم» [2] أَخرجَه **التِّرمذيِّ**، وقال: هذا حديثٌ حسن.

[(ت)]: وروَى **أبو عمر** عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إنَّ الله لا يعذِّبُ العامَّةَ بعَملِ الخاصَّة، حتَّى تكونَ العامَّةُ تَستطيعُ أن تُغيِّر على الخاصَّة، فإذا لم تغيِّر العامَّةُ على الخاصَّة، عذَّبَ الله العامَّة والخاصَّة» انتهى [3].

وفي مَعناه ما أَخرجَه **الإمامُ أحمد** عن عديِّ بن عميرة (رضي الله عنه) قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الله تعالى لا يعذِّبُ العامَّةَ بِعَملِ الخاصَّة، حتَّى يرَوا المنكرَ بين ظَهْرانيهِم وهُم قادِرونَ على أن يُنكِروه فلا يُنكرونَه، فإذا فَعلُوا ذلك، عذَّبَ الله الخاصَّةَ والعامَّة» [4].

وروَى **مالك في (الموطأ)** عَن إسماعيل بن أبي حكيم، أنَّه سمع **عمرَ بنَ عبد العزيز** (رحمه الله تعالى) يقول: «كان يقال: إنَّ الله لا يعذِّبُ العامَّةَ بذَنبِ الخاصَّة، ولكن إذا

---

(1) زيادة أضافها المؤلِّف مِن غير أن ينبِّه على ذلك كما جرَت عليه عادته.

(2) **الترمذي** (2169)، و**أحمد** (23349)، وغيرهما.

(3) **أحمد** (4/ 192)، و**الطبراني في الكبير** (344)، و**ابن المبارك في الزهد** (1352)، وحسَّنه **الحافظ ابن حجر في الفتح** (13/ 6).

(4) **أحمد** (4/ 192).

صُنِعَ المنكرُ جِهارا استَحقُّوا العقوبةَ كلّهم»[1].

قال **أبو عمر**: «هذا المعنَى ثابتٌ عَن النَّبيِّ ﷺ، وعَن أَصحابِه (رضي الله عنهم)»[2].

وروَى **الأَوزاعيُّ** عَن **بلال بن سَعد** أنَّه قال: إنَّ الخطيئةَ إِذا خفيت لم تضُرَّ إلَّا صاحبها، وإِذا ظَهرَت ولم تُغيَّر ضرَّت العامَّة».

وروَى **أبو عمر** عَن **أبي الدَّرداء** (رضي الله عنه) قال: «لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عَن المنكر، أو ليُسلِّطنَّ الله عليكُم سُلطانًا ظالما، فلا يجِلُّ كبيرَكم، ولا يَرحَمُ صَغيركُم، ثمَّ يَدعُو عليه خِياركُم فَلا يُستَجابُ لهم، وتَسْتَنْصِرُون فلا تُنْصَرُون، وتَستَغفِرونَ فَلا يُغفَر لكُم»[3].

[**قال ابن شاس**]: وروَى **جرير بن عبد الله** (رضي الله عنه) أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما مِن قَومٍ يُعملُ فيهم بِالمعاصي، هم أَعزُّ وأَكثرُ ممَّن يَعمَله، ثمَّ لم يغيِّروه، إلَّا عمَّهم الله مِنه بعِقاب»[4] انتهى.

والأَمرُ بِالمعروفِ والنَّهيُ عَن المنكَرِ واجِبٌ بِثلاثةِ شرُوط:

(أوَّلها) كون الآمِر عالما بِالمأمور بِه والمنهيِّ عَنه.

(الثَّاني) أَن لا يؤدِّي إِنكارُ المنكَرِ إِلى مُنكَرٍ أكبرَ منه، مِثل أَن ينهَى عَن شُربِ الخمرِ فَيَئولُ نَهيُه عنه إِلى قَتلِ نَفسٍ ونَحوه.

---

(1) **مالك في الموطأ** (1799).

(2) انظر: **الاستذكار** (8/ 585) لابن عبد البر.

(3) انظر: **الاستذكار** (8/ 585)، وفيه: «... أو ليُسلِّطنَّ الله عليكُم سُلطانًا صعبًا، فلا يجِلُّ كبيرَكم، ولا يَرحَمُ صَغيركُم، ثمَّ يَدعُو عليه خِياركُم فَلا يُستَجابُ لهم»، والحديث أخرجه.

(4) **أحمد** (19250)، و**أبو داود** (4339)، و**ابن ماجة** (4009)، وغيرهم.

(الثَّالث) أن يَعلمَ أَو يَغلِبَ علَى ظنِّه أنَّ إِنكارَ المنكَرِ مُزيلٌ لَه، وأنَّ أمرَه بالمعروفِ مُؤثِّرٌ فيه ونافِع.

وفَقدُ أَحد الشَّرطَين الأوَّلَين يَمنَعُ الجواز، وفَقدُ الشَّرط الثَّالث يُسقِط الوجُوب، فيَبقَى الجوازُ أَو النَّدب.

ثمَّ مَراتبُ الإِنكارِ ثَلاثة.

قال النَّبيِّ ﷺ: «مَن رأَى مِنكُم مُنكرًا فاستَطاع أن يغيِّره بِيَده، فإِن لم يَستَطع فَبِلسانِه، فإِن لم يَستَطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[1]، أخرجه **أبو داوود** عن **أبي سعيد الخدريِّ** (رضي الله عنه).

وفي (**صحيح مسلم**) نحوه، وقال فيه بعدَ المرتبة الثَّالثة: «ليسَ وراءَ ذلك مِن الإيمانِ حبَّة خَردَل»[2].

وإذا غيَّر باللِّسان، فليكُن بِرفقٍ ولينٍ، ووَعظ إِن احتاجَ إليه[3].

(ت): وذكَر في (**الإحياء**) عَن النَّبيِّ ﷺ في فضلِ الآمِرينَ بالمعروف، والنَّاهين عن المنكَر، والمحبِّين في الله، والمبغِضين في الله سُبحانه، أنَّه قال: «والَّذي نفسي بيده، إنَّ العبدَ منهم ليكون في الغرفة فوق الغرفات فوق غرف الشُّهداء، للغُرفة منها ثلاثمائة ألف باب، منها الياقوت والزُّمرُّد الأخضر، على كلِّ بابٍ نور، وإنَّ الرَّجلَ منهم ليزوَّجُ بثلاثمائة ألف حوراء، قاصِرات الطَّرف عين، كلَّما التفتَ إلى واحدةٍ منهنَّ فنظَر إليها، تقولُ له: أَتذكُر يومَ كذا وكذا، أمَرتَ بِالمعروفِ ونَهيتَ عَن المنكَر، كلَّما التفتَ إلى

---

(1) **أبو داود** (1140)، والحديث أخرجه أصحاب الصِّحاح والسنن وغيرهم بألفاظٍ مشابِهة.

(2) **مسلم** (89).

(3) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 542 ـ 544) بتصرُّف، و**جامع الأمَّهات** (ص: 568).

واحدةٍ منهنَّ ذكرَت له كلَّ مقام أمَرَ فيه بمَعروف، ونهَى فيه عَن منكَر»[1].

قال **القرطبي** في **(تذكرته)**[2]: «روَى اللَّيث بن سعد قال: حدَّثني محمَّد بن عجلان أنَّ **واقِدا البصري** أخبَره عن **أنس بن مالك** (رضي الله عنه) عَن رَسولِ الله ﷺ قال: ليؤتينَّ برجالٍ يومَ القيامةِ ليسوا بِأَنبياء ولا شُهداء، يَغبِطهُم الأنبياءُ والشُّهداءُ لمنازِلتهِم مِن الله، يكونونُ علَى مَنابِرَ مِن نور، قالوا: ومَن همْ يا رَسولَ الله ؟ قال: هم الذينَ يحبِّبون الله إلى النَّاس، ويحبِّبون النَّاسَ إلى الله، ويَمشُون لله في الأَرضِ نُصحاء، قلنا: يا رسولَ الله، هذا يحبِّبون الله إلى النَّاس، فكيف يحبِّبون النَّاس إلى الله، قال: يأمرونهم بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، فإذا أطاعوهم أحبَّهم الله تعالى»[3].

وفي الحديث: «خَيرُ النَّاسِ أتقاهُم لله، وآمرُهم بالمعروف، وأنهاهُم للمُنكَر، وأَوصلُهم للرَّحم» ذكرَه صاحب[4] **(الكوكب الدُّرِّي)**، وقال: رواه **البغويُّ في (منتخبه)**[5].

---

(1) انظر: **الإحياء** (3/ 312)، والحديث قال **العراقي في تخريج أحاديث الإحياء**: لم أقف له على أصل، وهو منكر، وقال **الألباني في السِّلسلة الضَّعيفة** (603): لا أصل له.

(2) انظر: **التذكرة** للقرطبي (ص 539).

(3) أخرجه بنحوه **الدَّيلمي في الفردوس** (470)، وعزاه صاحب كنز العمال (5565) **إلى البيهقي في الشُّعب، وأبي سعيد النقاش في معجمه، وابن النَّجار**.

(4) هو أحمد بن معد (سعد) بن عيسى بن وكيع، التُّجيبي الأقليشي الدَّاني، أبو العباس، العلامة المحدِّث، سمع أباه، وتفقَّه بأبي العباس بن عيسى، وسمع من صهره طارق بن يعيش، وابن الدباغ، والسِّلفي، له تصانيف ممتِعة، وشعر، وفضائل، ويد في اللغة، توفي سنة 550هـ، انظر: **العبر** (4/ 139)، **والوافي بالوفيات** (8/ 183 ـ 184)، **والدِّيباج المذهب** (1/ 246 ـ 247)، **ونفح الطِّيب** (2/ 598 ـ 600)، **وشجرة النور الزكية** (1/ 142 ـ 143)، والأقليشي: نسبة إلى أقليش، وهي بلدة مِن أعمال **طليطلة** بالأندلس.

(5) **أحمد** (27474)، **والطبراني في الكبير** (657)، وقال **الهيثمي** (7/ 263): رجالهما ثِقات، وفي بعضهم كلامٌ لا يضُرُّ، **والبيهقي في الشُّعب** (7950).

(ت): وقد ذمَّ الله قومًا ولعنَهُم ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (المائدة: 79).

قال **ابن عطيَّة** (رحمه الله تعالى): «ذمَّ الله سبحانَه هذه الفِرقةَ الملعونَة، بأنَّهم: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، أي: إنَّهم كانوا يتَجاهَرونَ بِالمعاصي، وإن نهَى مِنهم ناهٍ، لم يَمتَنع عَن مُواصَلةِ العاصي ومُواكَلتِه وخلطَتِه»[1].

وروَى **ابن مسعود** (رضي الله عنه) قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الرَّجلَ مِن بني إسرائيل كان إذا رأَى أخاه علَى ذَنبٍ نَهاه عَنه تَعذيرا، فإذا كان الغَدُ لم يَمنَعه ما رأَى منه أَن يكونَ أَكيله أَو خَليطه، فلمَّا رأَى الله تَعالى ذلك مِنهم، ضَربَ بِقلُوبِ بَعضِهم علَى بَعض، ولعَنهُم على لِسانِ نبيِّهم **داوود وعيسى**»، قال **ابن مسعود**: وكان رسولُ الله ﷺ متَّكِأً فجلسَ، وقال: «لا والله ،حتَّى تأخذُوا على يَدِ الظَّالم، فَتأطَروه علَى الحقِّ أَطْرا»[2].

وروى **أَبو داوود** عن **أبي سعيد الخدريِّ** (رضي الله عنه) قال: قال رسولُ الله ﷺ «أفضل الجهاد كلمة حقٍّ، أو قال: كلمةُ عَدلٍ عِندَ سلطانٍ جائِر ، أَو أَمير جائر»[3].

---

(1) انظر: **المحرَّر الوجيز** (2/ 224) لابن عطية.

(2) **أحمد** (3713)، و**أبو داود** (4336)، و**الترمذي** (3048)، و**ابن ماجة** (4006)، و**البيهقي** (20691)، وغيرهم بألفاظٍ متقاربة.

(3) **أبو داود** (4344)، و**ابن ماجه** (4011) عن **أبي سعيد** (رضي الله تعالى عنه)، و**أحمد** (22212)، و**ابن ماجة** (4012)، و**الطبراني في الكبير** (8081)، وغيرهم مِن حديث **أبي أمامة** (رضي الله تعالى عنه).

فصل: في أَحكامِ المَرَض

التَّمريضُ فرضُ كِفاية، فَيقومُ به القَريبُ، ثمَّ الصَّاحبُ، ثمَّ الجار، ثمَّ سائر النَّاس[1].

[(ت)]: ويجوزُ التَّداوي لما أخرجَه **البخاري** مِن حديثِ **أبي هريرة** (رضي الله عنه) عَن النَّبيِّ ﷺ قال: «ما أَنزلَ الله مِن داء إلَّا وأَنزلَ لَه شِفاء»[2].

وأَخرجَ التِّرمذيُّ مِن حَديثِ أبي خُزامَة قال: «قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ رُقًى نَسترَقيها، ودواءً نَتداوَى به، وتُقاةً نتَّقيها، هل تَردُّ مِن قدَرِ الله شيئًا ؟ قال: هيَ مِن قدَرِ الله»[3].

ويحرَّم بالمحرَّمات، ولا بأسَ بالاكتِواء، وبالتَّميمة تُعلَّق وفيها القُرآن.

ومِن المعالجةِ الجائزة حمية المريض، وقد حمى **عمر** (رضي الله عنه) مَريضا، فقال: «حماني حتَّى كنت أمصُّ النَّوى مِن الجوع»[4].

[(ت)]: وأمَّا أجر المريض، فقد روَى **مالك في (الموطَّإ)** عن زيد بن أسلم عَن **عطاء بن يسار** أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا مَرِضَ العَبدُ بعثَ الله تَباركَ وتَعالى إليه

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 544)، **وجامع الأمَّهات** (ص: 568).

(2) **البخاري** (5678)، **وأحمد** (3578)، **والنَّسائي في الكبرى** (7555)، **وابن ماجة** (3439)، وغيرهم.

(3) **الترمذي** (2148)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، **وأحمد** (15511)، **والحاكم** (7431)، وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، **والطبراني في الكبير** (5468).

(4) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 544 ـ 545) بتصرُّف، وذكر محقِّقه بأن الإمام الباجي نقل هذا الأثر في **المنتقى** (7/ 262) وعزاه لابن أبي زيد.

مَلكَين، فقال: انظُرا كيفَ يقُول لِعوَّادِه، فإن هوَ إذا جاءُوه حَمِدَ الله وأَثنَى علَيه، رفَعَا ذلك إلى الله، وهو أَعلَم، فيقُول: لِعَبدي عليَّ إن تَوفَّيتُه أَن أُدخِلَه الجنَّة، وإن أَنا شَفيتُه أَن أُبدِلَه لحما خَيرًا مِن لَحمِه، ودمًا خيرًا مِن دَمِه، وأَن أُكفِّرَ عنه سَيِّئاتِه»[1].

قال **أبو عمر**: «هذا الحديثُ أَسندَه عبَّاد بن كثير، وكان فاضِلا»[2].

ثمَّ ذكر **أبو عمر** في طريقٍ آخَر، فقال: «وإن أنا تَوفَّيتُه فلَه الجنَّة، وإن أنا أَطلقتُه مِن وِثاقي، فَليَستأنِف العمَل».

قال **أبو عمر**: «وقد رويَ عَن **عبد الله بن عمرو** (رضي الله عنهما) عن النَّبيِّ ﷺ هذا المعنى بإسنادٍ جيِّدٍ أيضا، ولفظه: عن **عبد الله بن عمر** (رضي الله عنهما) قال: قال رسولُ الله ﷺ: ما مِن أَحدٍ يُبتلَى في جَسدِه إلَّا أَمرَ الله الحفَظة، فقال: اكتُبوا لِعَبدي ما كانَ يَعملُ وهو صَحيحٌ ما دامَ مَشدُودًا في وِثاقي [3]، والأَحاديثُ في أَجرِ المريضِ كثيرةٌ جدًّا»[4].

أمَّا عِيادةُ المريضِ فقَد ذكَر الإمامُ **مالك** (رحمه الله تعالى) في (**الموطأ**) أنَّه بلغَه عَن **جابر بن عبد الله** (رضي الله عنهما) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا عادَ الرَّجلُ المريضَ خاضَ الرَّحمة، حتَّى إذا قعدَ عِندَه قرَّت فيه»[5]، أَو نَحو هذا.

قال **أبو عمر**: «حديثُ **جابر** هذا مَحفوظٌ عَن النَّبيِّ ﷺ مِن رِوايةِ أَهلِ **المدينة**، وفي

---

(1) **مالك** (1682) مُرسلا، و**البيهقي في الشُّعب** (9941).

(2) انظر: **الاستذكار** (8/ 406).

(3) **الحاكم** (1287)، وقال: حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين ولم يخرجاه، و**ابن أبي شيبة في المصنَّف** (10804).

(4) انظر: **الاستذكار** (8/ 406).

(5) **مالك** (1694)، و**أبو داود** (3097)، وغيرهما.

فَضلِ العيادةِ آثارٌ كثيرةٌ عَن النَّبيِّ ﷺ رَواها عَنه جماعةٌ مِن الصَّحابة، عليٌّ، وابنُ عبَّاس، وأَبو أيُّوب، وأَبو موسَى، وعائِشة، وأَنَس، وأَبو سَعيد الخدريُّ، وثَوبان (رضي الله عنهُم أَجمعين) »[1].

ثمَّ روى أبو عمر عن عليٍّ (كرَّم الله وجهه) أَنَّه قال: سمِعتُ النَّبيَّ ﷺ يقُول: «إِذا عادَ الرَّجلُ أَخاه المسلِم، مشَى في خرافةِ الجنَّة حتَّى يَجلس، فإِذا جلسَ غمَرته الرَّحمة، فإِن كانَ غُدوةً صلَّى عليه سَبعونَ ألفَ مَلَكٍ حتَّى يُمسي، وإن كانَ مُمسيًا صلَّى علَيه سَبعونَ ألفَ ملَكٍ حتَّى يُصبِحَ »[2].

قال أبو عمر: «هذا حديثٌ صَحيح، ثابتُ الإِسناد، شَريفُ المعنَى »[3].

فصل: هَجرُ المسلم أَخاه المسلِم

ابن شاس: ولا يحلُّ للمُسلمِ أَن يهجُرَ أَخاه المسلمَ فَوقَ ثلاثِ لَيال، للحَديث[4]، إِلَّا أن يكونَ مُبتَدِعًا أَو فاسِقا، فَيهجُره في الله سُبحانَه، لِأَنَّ الحبَّ في الله والبُغضَ في الله سُبحانَه واجِب.

(ت): ولفظ أبي داوود: «والهجران الجائز، هجران ذي البِدعة، أو مُتَجاهِرٍ بالكبائر»[5]، ففيه زيادة صِفة المهاجَرة.

---

(1) انظر: الاستذكار (8/ 420).

(2) أحمد (612)، والنَّسائي في الكبرى (7494)، وابن ماجة (1442)، والحاكم (1293)، والبيهقي (6376)، وغيرهم.

(3) انظر: الاستذكار (8/ 406).

(4) مالك (1614)، وأحمد (23575)، والبخاري (5727)، ومسلم (2560).

(5) لم أقف عليه.

قال شَيخُنا **أبو عبد الله الأبي**: «المرادُ بالأُخوَّة في الحديث، أخوَّة الإسلام، فمَن لم يكُن كذلك جازَ هَجرُه فَوقَ الثَّلاث، والمرادُ بالهجرِ فيما يقَعُ بينَ النَّاسِ مِن عَيب، أَو تَقصيرٍ في حقُوقِ العِشرةِ والصُّحبة، دونَ ما كانَ في جانبِ الدِّين، فإنَّ هجرةَ أَهل البِدَع دائِمة، ما لم تَظهر التَّوبة، وقَد هجرَ النَّبيُّ ﷺ **كعبَ ابنَ مالك** وصاحِبَيه خمسينَ يَوما، وأمرَ بِهَجرهِم، وهجَر نِساءَه شَهرا، وهجَرت **عائشةُ ابنَ الزُّبير** مدَّة، وقَوله: **فوق ثلاث**، قال **عياض**: مَفهومُه أنَّ الهجرَ في الثَّلاثِ مَعفوٌّ عنه، وسببُه أنَّ الإنسانَ لا بدَّ له مِن غضَبٍ وسوءِ خلُق، فسُومِحَ له في ذلك في تِلكَ المدَّة، وقيل: يحتمل السُّكوتُ عَن حكمِها، لتطلَبَ في الشَّرع، والنَّص على ما وراءها، وهذا على رأيِ مَن لا يقولُ بالمفهومِ مِن الأُصوليِّين »[1].

[قال **ابن شاس**]: قال الشَّيخ **أبو الوليد** ـ يعني: **ابن رشد** ـ : والسَّلام يُخرجُ مِن الهجران، إذا كان متَمادِيًا على أذيَّته، والسَّببِ الَّذي هجرَه لأَجلِه، وأمَّا إن كان أقلعَ عن ذلك فلا يخرجُ مِن هُجرانِه حتَّى تَجوز شهادتُه علَيه، ويعود معه إلى ما كانَ عليه قبلَ ذلك.

قال: هذا معنَى قولُ **مالك**.

والتَّواخي في ذاتِ الله سبحانَه مأمورٌ بِه، والآثارُ في ذلك كثيرَة، وجاءَ النَّهيُ عَن التَّقاطُع والتَّدابُر.

ومعنَى التَّدابر أن تُعرِضَ بِوَجهِك عَن أَخيك، وتُوَلِّيه دابِرَتُك، استِثقالًا له، بل أَقبِل علَيه، وابسُط لَه وجهَكَ ما استَطعتَ، هكذا فسَّره **عيسى بن دينار**، ورَواه **يحيى بن يحي عن ابن نافع**[2].

---

(1) انظر: **إكمال إكمال المعلم** (7/ 16) لأبي عبد الله الأبي، دار الكتب العلمية، ومعه **مكمّل إكمال الإكمال**، للشيخ محمد بن يوسف السنوسي.

(2) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 546 ـ 547).

(ت): روَى مالك في (الموطأ) بسنده عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول اللهﷺ: «إنَّ الله تباركَ وتعالى يقولُ يومَ القيامة: أينَ المتحابُّون لجلالي، اليومَ أظِلُّهم في ظلِّي يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلِّي» [1].

قال أبو عمر (رحمه الله تعالى): «فَمِن الحبِّ في الله، حبُّ أولياء الله، وهم العلماءُ الأتقياءُ العارفونَ بالله، المعلِّمونَ لدينِ الله سُبحانَه، العامِلونَ به.

وروَى أنس (رضي الله عنه) عَن النَّبيِّ ﷺ قال: ما تحابَّ رجُلانِ في الله سُبحانَه، إلَّا كانَ أفضلهما أشدُّهما حبًّا لصاحبِه [2].

وروَى أبو هريرة (رضي الله عنه) عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: إنَّ رَجلًا زارَ أخًا لَه في قَريةٍ أُخرَى، فأرصدَ الله علَى مدرجِه مَلَكًا، فلمَّا أتَى علَيه، قال: أينَ تُريد ؟ قال: أخًا لي في هذِه القَرية، قال: هَل لكَ علَيه مِن نِعمَة تربها ؟ قال: لا، ولكنِّي أحبَبتُه في الله، قال: فإنِّي رسولُ الله إليكَ بأنَّ الله قَد أحبَّك كما أحبَبتَه فيه [3].

ومِن حديثِ عمر بن الخطَّاب (رضي الله عنه) وغَيره، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: لله عباد ليسُوا بِأنبياء ولا شُهَداء، يَغبِطُهم الأنبياءُ والشُّهداءُ لمنازِلهم، أو لمكانَتِهم مِن الله سُبحانَه، قالوا: يا نبيَّ الله، مَن هُم ؟ وما أعمالهم ؟ لعلَّنا نحبُّهم، قال: قومٌ تحابُّوا بِروحِ الله مِن غَير أرحامٍ ولا أموالٍ يتَعاطَونَها، والله إنَّ وجُوهَهم لَنور، وإنَّهم لعلَى مَنابِر مِن نُور، ولا يَخافونَ إذا خافَ النَّاس، ولا يحزنونَ إذا حزنَ النَّاس، ثمَّ قرأ: ﴿أَلَآ إِنَّ

---

(1) مالك (2741)، وأحمد (7230)، ومسلم (6640)، وغيرهم.

(2) البخاري في الأدب المفرد (544)، وابن حبان (566)، والحاكم (7323)، وقال: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقَه الذَّهبي، والبيهقي في الشُّعب (9049)، والطبراني في الأوسط (2899)، وانظر: السِّلسلة الصحيحة (450) للألباني.

(3) أحمد (7906)، ومسلم (6641)، والبخاري في الأدب المفرد (350)، وغيرهم.

أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ (يونس: 62) [1].

قال **أبو عمر**: هذِه الآثارُ كلُّها قَد ذكَرنا أَسانيدها في (**التَّمهيد**) » [2].

وهذا الحديثُ خرَّجَه **أبو داوود والنَّسائيُّ**، وخرَّجَه أَيضا **ابنُ المبارك في (رقائقِه)** بِسَنَدِه عن **أبي مالك الأَشعري** (رضي الله عنه) أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَقبلَ علَى النَّاسِ فقال: «يا أَيُّها النَّاس، اِسمَعُوا واعقِلوا، واعلَموا أنَّ لله عِبادًا ليسوا بأَنبياء ولا شُهداء، يَغبِطُهم الأَنبياءُ والشُّهداءُ على مجالسِهم وقُربِهم مِن الله عزَّ وجلَّ، فقال أَعرابي: أَنعِتهُم لنا يا نبيَّ الله، فقال: هُم ناسٌ مِن أَفناءِ النَّاس، لم تَصِل بينَهم أَرحامٌ مُتقاربة، تحابُّوا في الله، وتَصافَحوا فيه، يضَعُ الله لهم يومَ القيامةِ مَنابِرَ مِن نُور، فيُجلِسُهم علَيها، فَيجعلُ وجُوهَهم نُورا، وثيابَهم نورا، يفزعُ النَّاسُ يومَ القيامةِ ولا يَفزعُون، وهُم أولياءُ الله الذينَ لا خَوفٌ علَيهِم ولا هُم يحزَنون»[3].

قال **ابن عطيَّة** (رحمه الله تعالى): «ورويَ عَن النَّبيِّ ﷺ أَنَّه سُئِل: مَن أولياءُ الله؟ فقال: الذينَ إِذا رأَيتَهم ذكَرتَ الله »[4].

قال **ابن عطيَّة**: «وهذا وَصفٌ لازِمٌ لِلمتَّقين، لأَنَّهم يخشَعونَ ويُخشِعُون »[5].

---

(1) **أبو داود** (3527)، **وابن حبان** (573)، **والبيهقي** (11236) من حديث **أبي هريرة** (رضي الله تعالى عنه) نحوه، وغيرهم.

(2) انظر: **الاستذكار** (8/ 447)، **والتمهيد** (17/ 431).

(3) **أحمد** (23284)، **وابن أبي شيبة** (2490)، **وابن المبارك في الزهد** (714)، وغيرهم.

(4) ابن المبارك في الزهد (217) مرسلا، و(218)، **والبزار** مرفوعا عن **ابن عباس** (رضي الله تعالى عنهما)، وقال **الهيثمي في المجمع** (10/ 78): علي بن حرب شيخ البزار لا أعرفه، وبقية رجاله وثِّقوا، وحسَّنه **الألباني في صحيح الجامع الصَّغير** (2557).

(5) انظر: **المحرَّر الوجيز** (3/ 128) لابن عطية.

وروَى **الدَّارقطني** في (**سُنَنِه**) عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «خيارُ عبادِ الله الذين إذا رُءوا ذُكِرَ الله، وشَرُّ عبادِ الله المشَّاءونَ بالنَّميمة، المفرِّقونَ بينَ الأحِبَّة، الباغونَ للبُرَءَاءِ العَنَت»[1].

وذكَر **الطبريُّ** عَن جماعةٍ مِن العلماءِ مثلَ ما في الحديثِ في الأَولياء، أنَّهم هُم الذين إذا رآهُم أحدٌ ذكرَ الله تعالى [2].

قال **أبو عمر بن عبد البرِّ**: «وروينا عن **مسلم بن يسار** أنَّه قال: مرضتُ مَرْضَةً فلَم يكُن في عمَلي شيءٌ أَوثَق في نفسي مِن قومٍ كنتُ أحِبُّهم في الله سبحانه، وقال: ما مِن عملٍ إلَّا وأنا أخافُ أَن يكونَ قَد دَخلَه ما يُفسِدُه، إلَّا الحبُّ في الله .

ورَوينا عن **العرباض بن سارية** (رضي الله عنه) عن النَّبيِّ ﷺ قال: قال الله تبارك وتعالى: المتحابُّون لجلالي في ظلِّ عَرشي يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلِّي » [3].

وروَى **مالك** في (**الموطأ**) بسنده وغيره عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «سَبعةٌ يُظلِّهم الله في ظلِّه يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظلُّه، إمامٌ عادِل، وشابٌّ نشأَ في عِبادةِ الله، ورَجلٌ قلبُه مُعلَّقٌ بِالمسجِد إذا خَرجَ منه حتَّى يعود إليه، ورَجلانِ تحابَّا في الله اجتَمعَا في ذلكَ وتفرَّقا، ورجلٌ ذكرَ الله خاليًا ففاضَت عَيناه، ورَجلٌ دَعته ذات حسَبٍ وجمال، فقال: إنِّي أخافُ الله، ورجلٌ تَصدَّقَ بِصَدقةٍ فأَخفاها حتَّى لا تَعلمَ شِماله ما تُنفِقُ يَمينه»[4].

---

(1) رواه **أحمد** (18027)، وعزاه صاحب **كنز العمال** (1899) للخرائطي في **مكارم الأخلاق**، ولم أقف في **سنن الدَّرقطني** كما عزاه له الإمام الثَّعالبي.

(2) انظر: **المحرَّر الوجيز** (3/ 128) لابن عطية.

(3) انظر: **الاستذكار** (8/ 447)، والحديث رواه **مالك** في **الموطأ** (2741) عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه) بلفظ مقارب، وبهذا اللَّفظ أوردَه الهيثمي في **المجمع** (10/ 495) وقال: رواه أحمد والطبراني وإسناده جيِّد.

(4) **مالك** (591)، و**أحمد** (9663)، و**البخاري** (660)، و**مسلم** (3996)، وغيرهم.

قال أبو عمر (رحمه الله تعالى): «وقَد جاءَ في فَضلِ الإمامِ العادل، وفضلِ الشَّابِّ النَّاسِك، وفَضلِ المشيِ إلى المسجِد، والصَّلاةِ فيه، وانتِظارِ الصَّلاةِ بعد الصَّلاة، وفي المتحابِّين في الله سُبحانه، وحياء منه، وتصديقا بِوَعدِه ووعيده، آثارٌ كثيرةٌ يطولُ الكتابُ بذِكرِها، وفي مُحكَمِ القرآنِ مِن ذلك كلِّه بيانٌ شافٍ، وبالله التَّوفيق»[1].

فصل[2]

مالك عَن سهيل بن أبي صالح عَن أبيه عن **أبي هريرة** (رضي الله عنه) أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا أحبَّ الله العبدَ قال لجبريل: قد أحببتُ فلانا، فأحبَّه، فيحبُّه جبريل، ثمَّ ينادي في أهلِ السَّماء، إنَّ الله قَد أَحبَّ فلانا فأَحِبُّوه، فيحبُّه أهلُ السَّماء، ثمَّ يضعُ له القبولَ في الأَرض، وإذا أبغضَ الله العبدَ».

قال **مالك**: «لا أحسبُه إلَّا أنَّه قال في البُغضِ مِثل ذلك»[3].

قال **أبو عمر بن عبد البرِّ** في (**التَّمهيد**): «وممَّن روَى هذا الحديث عَن **سهيل** بإسنادِه هذا، وذكر: **البُغضَ**، مِن غير شكٍّ: معمر وعبد العزيز بن المختار، وحمَّاد بن سلمة، قالوا: في آخره: **وإذا أَبغض**، بمثل ذلك ولم يشكُّوا»[4].

قال **أبو عمر**: «وقَد قال المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ (مريم: 96)، يحبُّهم ويحبِّبهم إلى النَّاس، وقاله مجاهد، وابن عبَّاس.

---

(1) انظر: **الاستذكار** (8/ 449).

(2) هذا الفصل كلُّه مِن إنشاء المؤلِّف.

(3) **مالك في الموطأ** (1710).

(4) **التمهيد** (21/ 237 ـ 238) لابن عبد البر، وانظر: **تنبيه الهاجد** (رقم: 529) للشَّيخ الحويني.

ثمَّ أسند **أبو عمر** عن **كعب** أنَّه قال: والله، ما استقرَّ لعبدٍ ثناءٌ في أَهلِ الدُّنيا، حتَّى يَستقِرَّ له في أهلِ السَّماء.

قال **كعب**: وقرأتُ في التَّوراة أنَّه لم تكُن محبَّة لأحدٍ مِن أَهلِ الأرض، إلَّا كان بَدءها مِن الله عزَّ وجلَّ، ينزلها على أَهلِ السَّماء، ثمَّ ينزلها على أهلِ الأَرض، ثمَّ قرأتُ القرآنَ فوَجدتُ فيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ (مريم: 96).

وأسنَد **أبو عمر** عن **قتادة**، قال: قال هرم بن حيَّان: ما أقبلَ عبدٌ بقلبِه إلى الله تعالى إلَّا أقبلَ الله بقلوبِ أهلِ الإيمانِ عليه، حتَّى يرزقه مودَّتهم ورحمتَهم » انتهى [1].

قال **ابن المبارك** في (**رقائقه**)[2]: أخبرنا سليمان بن المغيرة عن ثابت، قال: قيل: يا رسول الله، مَن أهل الجنَّة؟ قال: «مَن لا يَموتُ حتَّى يملأَ الله سمعَه ممَّا يحبُّ» قال: فقيل: يا رسول الله، مَن أهلُ النَّار، قال:« مَن لا يموتُ حتَّى يملأَ الله سمعَه ممَّا يكره» انتهى.

قال **ابن عطيَّة** [3] (رحمه الله تعالى): «وفي حديث **أبي هريرة** (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: ما مِن عبدٍ إلَّا وله في السَّماء صَيت، فإن كان حسنا وضعَ في الأرضِ حسَنا، وإن كان سيِّئا وضعَ في الأرضِ سيِّئا » [4].

(ت): وهذا الحديث خرَّجه **أبو داود في كتاب الزُّهد** [5].

---

(1) انظر: **التَّمهيد** (21/ 239).

(2) لم أقف على هذا الحديث في **رقائق ابن المبارك**، ولا في غيره من المصادر والمراجع الحديثية.

(3) انظر: **المحرَّر الوجيز** (4/ 34) لابن عطية.

(4) **الطبراني في الأوسط** (5248)، **والبزار في مسنده** (3603 ـ كشف)، **والبيهقي في الزهد** (816).

(5) يظهر أنَّ النُّسخة التي اعتمدَها ناشر هذه الرِّسالة بالمطبعة الثَّعالبية قد تصحَّف عليه اللَّفظ، والصَّواب أنَّ **البيهقي** هو الذي رواه في **الزهد** (816)، وفي **كتاب الزهد لأبي داود** عن **كعب**: «ما استقرَّ لِعَبدٍ ثناءٌ في الأرضِ حتى يستَقِرَّ في السَّماء ».

فصل

ولا يتَناجَى اثنانِ دونَ واحِد، للنَّهيِ الواردِ فيه [1]، لأنَّه يحزِنُه.

وكذلك الجماعةُ دونَ الواحِد، وقيل: إنَّما يكره في السَّفرِ وحيثُ لا يُعرفُ المتناجِيانِ ولا يُوثَق بهما، ويُخشَى الغَدرُ مِنهُما.

ومثل التَّناجي: التَّكلُّمُ بلِسانٍ لا يَعرِفُه الثَّالث.

ولا يجوزُ للمرأةِ أَن تَصِلَ شَعرَها، ولا أَن تشِمَ وَجهَها ولا بدَنَها، ولا أَن تبردَ أَسنانَها، للنَّهيِ عن جَميع ذلك.

ويجوزُ لها أَن تَخضبَ يدَيها ورِجلَيها بِالحنَّاء.

وفي صَبغ الرَّجلِ لحيتَه بالسَّوادِ لِغَيرِ الحرب، قَولان، بِالجوازِ والكراهَة، وأمَّا فِعلُه في الحربِ لإيهامِ العدوِّ الشَّبابَ، فَيؤجَرُ عليه.

ويكرَه نَتفُ الشَّيبِ لما رويَ مِن نَهيِه ﷺ عنه [2]، وإن قصدَ به التَّدليسَ على النِّساءِ فَهو أشدُّ في المنع.

ولا يحلُّ خلوة الرَّجلِ مع امرأةٍ لا تحِلُّ له، ولا النَّظر إِلى شَيءٍ مِنها إلَّا الوَجهَ والكفَّين مِن المتجالَّة، وأمَّا الشَّابَّة فلا يَنظُر إليها إلَّا لضَرورة، كتَحمُّلِ شَهادة، أَو عِلاج، أَو إرادةِ نِكاح.

ولا يجتَمعُ رَجُلانِ ولا امرأتانِ في لحافٍ واحد مجرَّدَين، وكذلك يفرَّقُ بين الصِّبيانِ في المضاجع قَبل سَبع، وقيلَ لِعَشر [3].

---

(1) كما في حديث **ابن عمر** (رضي الله تعالى عنهما): «إذا كانوا ثلاثةً فلا يتناجى اثنانِ دون الثَّالِث»، رواه **البخاري** (5930)، و**مسلم** (2183).

(2) كما في **مسند أحمد** (6924) والسُّنن الأربعة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن نتفِ الشَّيب».

(3) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 547 ـ 549) بتصرُّف، و**جامع الأمَّهات** (ص: 569 ـ 570).

باب في المكاسب

وينحصر النَّظر في طرفين:

الأوَّل: في مُعامَلة مكتَسِب الحرام، كمُتَعاطي الرِّبا، والغُلول، وأثمان الغصوب، والخمر، ونحوِ ذلك.

فإن كان الغالبُ على مالِه الحلال، فأَجازَ **ابنُ القاسم** مُعامَلتَه، واستِقراضَه، وقبضَ الدُّيونِ منه، وقبولَ هدِيَّته وهِبتَه، وأكلَ طعامِه، وأبَى مِن ذلك كلِّه **ابنُ وهب**، وحرَّمه **أَصبغ** على أصلِه في أنَّ المالَ الذي خالطَه شيءٌ مِن الحرامِ حرامٌ كلُّه، يلزمُه التَّصدُّق به.

قال الشَّيخ **أبو الوليد** ـ يعنى: **ابن رشد** ـ: القياسُ قولُ **ابنِ القاسم**، وقولُ **ابنِ وهب** استِحسان، وقولُ **أصبغ** تَشديدٌ على غَيرِ قياس.

وأمَّا إذا كان الغالبُ عليه الحرام، فمنَعَ أصحابُنا مِن مُعاملتِه، وقَبولِ هديَّته، وهل على وَجهِ الكراهة، وهو مَذهبُ **ابنِ القاسم**، أو علَى وَجه التَّحريم، وهوَ مذهبُ **أصبغ**، قَولان.

الطَّرف الثَّاني: في الورَع والحثِّ علَيه، ولا خفاءَ أنَّ المكاسبَ المجمَع علَى تَحريمها يجِبُ تَركُها على المكلَّف، ولكن لا ينبغي الاقتِصارُ علَى تَركِها فقَط، بل يترَقَّى إلى تَرك الشُّبهات، قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ الحلالَ بيِّن، وإنَّ الحرامَ بيِّن، وبينَهما أمورٌ مُشتَبِهات، لا يَعلمهنَّ كثيرٌ مِن النَّاس، فمَن اتَّقى الشُّبهات، فقد استَبرأَ لِدينه وعِرضِه، ومَن وقعَ في الشُّبهات، وقعَ في الحرام، كالرَّاعي يَرعَى حولَ الحِمَى يُوشكُ أَن يقعَ فيه، ألا وإنَّ لكلِّ مَلِكٍ حِمى، أَلا وإنَّ حمَى الله محارمُه، أَلا وإنَّ في الجسدِ مُضغة، إذا صلحَت صلحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فسدَت فسدَ الجسدُ كلُّه، أَلا وهي القلب»[1].

---

(1) البخاري (52)، ومسلم (1599).

(ت): قال **الفاكهاني** في شَرحه على **الأربعين حديثا**: «وقد صحَّ عَن جماعةٍ مِن العلماءِ أنَّ مدارَ الإسلامِ علَى أَربع أَحاديث، أَحدها هذا الحديث: إنَّ الحلال بيِّن... الخ، وحديث: إنَّما الأعمال بالنِّيات وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوَى، فمَن كانت هِجرتُه إلى الله ورسولِه فهِجرتُه إلى الله ورسولِه، ومَن كانت هِجرتُه لدُنيا يُصيبها أَو امرأةٍ يتَزوَّجها، فهِجرتُه إلى ما هاجرَ إليه[1]، وحديث: ازهَد في الدُّنيا يحبُّك الله، وازهَد فيما عندَ النَّاسِ يحبُّك النَّاس[2]، وحديث: مِن حسنِ إسلامِ المرءِ تركُه ما لا يَعنيه[3]».

ومِن مُستَحسَنِ الكلامِ قَول الشَّيخ في (**الرِّسالة**)[4]: «وجِماعُ آدابِ الخير وأَزمَّته تَتفرَّع عَن أَربعة أحاديث، قول النَّبيِّ (عليه السَّلام): مَن كان يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِر فليقُل خَيرا أو ليَصمت [5]، وقوله (عليه السَّلام): مِن حُسنِ إسلامِ المرءِ تركُه ما لا يَعنيه، وقوله (عليه السَّلام) للَّذي اختصَر عليه الوصيَّة: لا تغضب[6]، وقوله (عليه

---

(1) **مالك** (983) في رواية محمد بن الحسن الشيباني، و**أحمد** (168)، و**البخاري** (1)، و**مسلم** (1907)، و**أصحاب السُّنن الأربعة**، وغيرهم، من حديث **عمر بن الخطاب** (رضي الله تعالى عنه).

(2) **ابن ماجة** (4102)، و**الحاكم** (4/ 313)، و**الطبراني** (5972)، و**البيهقي في الشعب** (10552)، والحديث حسَّنه جماعة من كبار العلماء، انظر: **السلسلة الصَّحيحة** (944)، وضعَّفه الشَّيخ الحويني في فتاواه الحديثية.

(3) **الترمذي** (2317)، وقال: غريب، و**ابن ماجة** (3976)، و**البيهقي في الشُّعب** (4987)، و**ابن حبان** (229) عن **أبي هريرة** (رضي الله تعالى عنه)، و**أحمد** (1737) و**الطبراني** (2886) عن **الحسين بن علي** (رضي الله تعالى عنهما)، ورواه **مالك** (1604)، و**الترمذي** (2318) مرسلا عن علي بن الحسين (رضي الله تعالى عنهما).

(4) انظر: **الرِّسالة** (ص: 154) لابن أبي زيد القيرواني.

(5) **البخاري** (6138)، و**مسلم** (47)، وغيرهما.

(6) **أحمد** (8729)، و**البخاري** (5765)، و**الترمذي** (2020)، من حديث **أبي هريرة** (رضي الله تعالى عنه).

السَّلام): المؤمن يحبُّ لأَخيه ما يحبُّ لنفسِه [1]».

قال **ابن شاس** وغيره: أكثرُ المذامِّ إنَّما تَنبعثُ مِن القلب، وصلاحُه صلاحٌ لجملةِ الجسَد، كما تقدَّمَ في الحديث، والأَحكامُ والعباداتُ التي يتَصرَّف الإنسانُ علَيها بِقلبِه وجِسمِه تقَعُ فيها مُشكِلات، فالتَّساهلُ فيها، وتَعويدُ النَّفسِ الجرأةَ علَيها، يكسِبُ فسادَ الدِّينِ والعِرض، فالمؤمنُ يكونُ على حذَر، ويُجانِب كلَّ ما كَرِهَ الله عزَّ وجلَّ مِن مَقالٍ أو فِعال، ولا يضيِّع ما فرضَ الله سبحانَه عليه في قَلبٍ أو جارِحة، ويتثبَّت في جميع أَحوالِه قبلَ الفعلِ والتَّرك، مِن العقدِ بالضَّمير أَو فِعلٍ جارِحة، ويتبيَّن له ما يترك ويفعَل، فإِذا تبيَّن له ما كَرِهَ الله عزَّ وجلَّ جانبَه بِعقدِ قَلبِه وكَفِّ جَوارحِه.

ويتركُ بعضَ الحلالِ الذي يخافُ أن يكونَ سبَبا وذَريعةً إلى الحرام، كما رويَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا يكونُ العبدُ مِن المتَّقينَ حتَّى يدعَ ما لا بأسَ بِه حذَرا لما بِه بأس»[2].

ويتركُ فضُولَ الكَلامِ لِيلَّا يخرجَه ذلك إِلى الكذِب والغَيبةِ وغَيرِهما ممَّا حرَّمَ الله سُبحانَه.

ويتركُ بعضَ المكاسِب التي تقِلُّ المكاسب فيها للمكتَسِبين، ويدعُ طلبَ الإِكثارِ مِن المالِ خَوفَ أن لا يقومَ بِحقِّ الله عزَّ وجلَّ فيه.

ويتركُ مجالسة مَن قَد جرَّب أنَّه لا يَسلَم معَه، ويُقلِّل مِن مَعرفتِه خَوفًا مِن عَدَمِ السَّلامة.

ويكفُّ عَن بعضِ المطاعمِ إذا أَحسَّ مِن نَفسِه بِبَطرِها، ويدَعُ أَن يَحلِفَ صادِقًا وهوَ له حلالٌ مخافةَ أن يُعوِّدَ لسانَه اليَمينَ فَيحلف كاذِبا.

---

(1) **البخاري** (13)، ومسلم (45)، وغيرهما.

(2) **الترمذي** (2451)، وقال: حسنٌ غريب، وابن ماجة (4215)، **البيهقي** (10602)، **والطبراني في الكبير** (446).

ويدعُ الانتِصارَ ممَّن ظَلَمَه مخافةَ أن يتعدَّى، فما زالَت التَّقوَى بالمتَّقينَ حتَّى تَركُوا الكثيرَ مِن الحلالِ مخافةَ الوقُوع في الحرام[1].

(ت): ومِن الورَع الخروجُ مِن خِلافِ العلماءِ ما أَمكَن، فقَد نقلَ شيخُنا **أبو القاسم البرزلي** في تآليفه عن **الغزالي وابن رشد والقرافي** وغيرِهم، أنَّ الخروجَ مِن الخلافِ مِن الورَع. انتهى.

(ت): ومن الورَع تركُ فضُولِ الكلامِ وما لا يَعني، وأقلُّ ضَررِه تَفويتُ ما يَعني، لأنَّ مَن اشتغلَ بِما لا يَعنيه فاتَه ما يَعنيه.

قال **الغزالي** في (**الإحياء**): «وحدُّ الكلامِ فيما لا يَعنيكَ أن تَتكلَّم بكلامٍ لو سكتَّ عنه لم تأثم ولم تَستضرَّ به في حالٍ ولا مال، مِثاله: أن تجلسَ معَ قَومٍ فتذكُر لهم أَسفارَك وما رأَيتَ فيها مِن جِبالٍ وأَنهار، وما وقعَ لك مِن الوقائع، وما استَحسَنتَه مِن الأَطعِمَة والثِّياب، وما تَعجَّبتَ منه مِن مَشايخ البِلادِ ووَقائِعهم، فهذِه أمورٌ لَو سكتَّ عنها لم تأثَم ولم تَستضرَّ، وإذا بالَغتَ في الاِجتهادِ حتَّى لم يَمتزج بِحكايتك زِيادةٌ ولا نُقصان، ولا تَزكيةُ نفسٍ مِن حيثُ التَّفاخُر بِمُشاهدةِ الأَحوالِ العَظيمة، ولا اغتياب لشَخصٍ ولا مَذمَّة لشيءٍ ممَّا خلقَه الله تعالى، فأنتَ مُضيِّعٌ زَمانك، وأنَّى تَسلمَ مِن الآفاتِ التي ذكَرناها ؟ »، إلى أن قالَ بعدَ كلامٍ طويل: «وعلاجُ ذلك كلِّه أن يعلمَ أنَّ الموتَ بينَ يدَيه، وأنَّه المسؤول عَن كلِّ كلِمة، وأنَّ أَنفاسَه رأسُ مالِه، وأنَّ لسانَه شبكةٌ يقدر علَى أَن يقتَنِصَ بِه الحورَ العين، فإِهمالُه ذلك وتَضييعُه خُسرانٌ مُبِين ... الخ»[2].

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 550 ـ 555) بتصرُّف، و**جامع الأُمَّهات** (ص: 570 ـ 572) بمعناه أيضا.

(2) انظر: **إحياء علوم الدِّين** (3/ 113 ـ 114) للغزالي.

فصل: في تَصفية القُوت

روينا في صحيح مسلم والتِّرمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول اللهﷺ: «إنَّ الله طيِّب لا يقبل إلَّا طيِّبا، وإنَّ الله أَمَرَ المؤمنين بِما أَمرَ بِه المرسَلين، فَقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ (المؤمنون: 51)، وقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ (البقرة: 172)، ثمَّ ذكر الرَّجل يطيلُ السَّفر، أَشعث أَغبَر، يَمدُّ يدَيه إِلى السَّماء، يا ربِّ، يا ربِّ، ومَطعمُه حَرام ومَشربُه حرام، ومَلبسُه حَرام، وغُذِّيَ بالحرام، فأنَّى يُستَجاب له »[1].

قال ابن شاس: قال أبو عبد الله محمَّد بن عبدوس[2]: واعلَم أنَّ عمادَ الدِّينِ وقوامَه هو طيبُ المطعَمِ والمكسَب، فمَن طابَ مكسبُه زكا عَملُه، ومَن لم يطِب مكسبُه، خيفَ عليه أن لا تُقبلَ صلاته وصِيامه وحجّه وجِهاده وجميع عملِه، لأنَّ الله تباركَ وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ (المائدة: 27).

قال: وقَد أَخبَرني سحنون بن سعيد عن عبد الرَّحمان بن القاسم عن عبد الله بن عبد العزيز الزَّاهد، يرفَعُ الحديثَ إلى عائشةَ (رضي الله عنها) أنَّها قالت لرَسولِ الله ﷺ: يا رسولَ الله، مَن المؤمن ؟ قال: «الذي إِذا أَصبحَ سألَ مِن أَين رغيفه، وإِذا أَمسَى سألَ مِن أَينَ رغيفه »، قلتُ: يا رسولَ الله، لَو عَلِمَ النَّاسُ لتكلَّفوا، فقال: «قَد علِموا ذلك،

---

(1) مسلم (2309)، وأحمد (8330)، والترمذي (2989)، والبخاري في رفع اليدَين (91)، وغيرهم.

(2) هو محمد بن إبراهيم بن عبدوس، أبو عبد الله، أصله من العجم، الإمام الكبير، وأحد أشهر أصحاب سحنون، وهو أحد المحمَّدين الأربعة، صنَّف كتابه المشهور بـ: المجموعة، في الفقه على مذهب مالك وأصحابه، وهو مِن الدَّواوين السَّبع المعروفة في الفقه المالكي، توفي حوالي سنة 260هـ/ 874م، انظر: الدِّيباج (ص: 335)، وشجرة النور الزكية (1/ 70).

ولكنَّهم غشَموا المعيشةَ غشما»[1]. قال الشَّيخ **أبو محمَّد**[2]: يقول: تعسَّفوا تعسُّفا.

ونظر **عمر** (رضي الله عنه) عنه إلى المصلِّين، فقال: لا يغرُّني كثرة سجُودِكُم، ورفع أَحدِكُم رأسه وخَفضه، الدِّينُ الورَعُ في دينِ الله عزَّ وجلَّ، والكفُّ عَن محارمِ الله، والعملُ بِحلالِ الله وحَرامِه.

وقال **الحسن**: الذِّكرُ ذِكران، ذِكرٌ باللِّسان، فَذلك حسَن، وأَفضل مِنه ذِكر الله عِند أَمرِه ونَهيِه.

وقال **ابن عمر** (رضي الله عنهما): إنِّي أحِبُّ أَن أجعلَ بَيني وبينَ الحرامِ سترة مِن الحلال [ولا أحرمها].

قال **ابن شاس**: قال **أبو عبد الله**: فعَليكُم بالنَّظرِ في طيبِ مكاسبِكُم، والاجتهادِ لأَنفسِكُم، ولا تَنظرُوا إليها علَى الغشِّ، فإنَّكم تفضُونَ بأَعمالِكُم إلى مَن لا تَخفَى عليه ضَمائركُم، فقَد بانَ لكُم أنَّ رأسَ دينكُم الورَع.

وقَد خرَّج **أبو عيسى التِّرمذي** عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال لِكَعب بن عُجْرة: «يا كعب، إنَّه لا يَربُو لحمٌ نَبتَ مِن سُحتٍ إلَّا كانَت النَّارُ أَولَى بِه»[3].

---

(1) روى نَحوه **الدَّيلمي في الفردوس** (6575)، بلفظ: «المؤمن الذي إذا أصبحَ نظرَ رغيفَه مِن أين اكتسبَه»، وفي **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 556): «مِن أينَ فرضيه ...» (!؟).

(2) أي: ابن أبي زيد القيرواني، وانظر: **الجامع في السُّنن والآداب والمغازي والتَّاريخ** (181) له.

(3) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 555 ـ 557) بتصرُّف، و**جامع الأمَّهات** (ص: 572 ـ 573)، والحديث أخرجه **الترمذي** (614) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، و**أحمد** (14494)، و**الطبراني** (212)، وغيرهم.

فصل: [طريقُ الورع]

قال **ابن شاس**: قال الشَّيخ **أبو عمران**[1]: طريقُ الورع هو أن لا يكونَ في الشَّيءِ المقتنَى مَغمزٌ ولا مَطعَن.

قال: وذلك في وَقتِنا هذا هو أمرٌ قَد أَعرضَ عنه النَّاسُ لشدَّتِه عليهِم، ولتَعذُّرِ الصَّافي الطَّيِّب، ومع ذلك فالواجبُ النَّظر في المعيشة أن لا يَغشمَها العبدُ غَشما.

قال: ولَمَّا عزَّ تَحصيلُ الثَّمنِ الطَّيِّبِ في وَقتِنا هذا مع ما يتعلَّقُ به مِن الشُّبهة، كان الأمرُ فيه كما قال **القاسم بن محمَّد**: لو كانَت الدُّنيا كلُّها حَرامًا لما كان لك بدٌّ مِن العَيش فيها[2].

قال: ومَن أرادَ شِراءَ قُوتِه فليَتلطَّف جُهدَه في شِراءِ أَطيب ما يجِد.

ثمَّ قال بعدَ كلام: وطريقُ الورَع يشقُّ مَطلبُه، ويَعسرُ في كثير مِن الأوقاتِ وجُوده، إلَّا بِعَونِ الله عزَّ وجلَّ، ولكن يجتَزأ بالأَشبه فالأَشبه، فهو الممكِنُ في كلِّ حين، واللَّومُ على الكفافِ مُرتَفع، إذ لا حرجَ في الدِّين، وليسَ المتحرِّي لحدودِ الإسلامِ كالذي يمرَحُ فيه ويلعَب.

قال: وإخبارُ البائع عمَّا باعَه أنَّه طيِّب، إن كان ثِقةً مُتورِّعا يَعلمُ ما يجتَنِب مِن

---

(1) هو موسى بن عيسى بن أبي حجَّاج الفاسي القيرواني، أبو عمران، الإمام الحافظ الفقيه المقرئ، أخذ عن جماعة من الأعلام، أشهرهم: أبو الحسن القابسي، والأصيلي، والباقلاني، وأخذ عنه ابن محرز وأبو القاسم السيوري وغيرهما، له تعليق على المدونة، توفي سنة 430هـ/ 1039م، انظر: **ترتيب المدارك** (2/ 702 ـ 706) للقاضي عياض، **والسير** (17/ 545) للذهبي.

(2) انظر: **كتاب الجامع** (ص: 220) لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، ط/ 3، سنة 1990م، وفيه: «... أكان بدٌّ مِن العيش فيها ؟ » (!).

المعاملاتِ مَقبولٌ، وإن كان على خِلافِ ذلك، فقَبولُ قولِه ليسَ هو حقيقة الورَع، لكن هو خيرٌ ممَّن يقول: لا أَدري شأنه، فهو مِن بابِ الأخذِ بالأشبَه.

وقال في اشتباه الأقوات في الأسواق: ما عُلِمَ استِقامة أهلِه أو تنزَّههم عَن الحرام حُمِلَ على ذلك، إذا جُهِلت حقيقته وتَعذَّرت مَعرفته، وما غلَبت عليه الرِّيبة، عُمِلَ على اجتِنابِ ما جُهِلَ منه حتَّى تَنكشِفَ صحَّة أَصله، وإذا لم يجِد المتحرِّي ما يتَحرَّى به إلَّا سؤالَ الباعة، فليختَر مِنهم أَحسنهم تَوقُّفا وأَصدقهم قَولا.

ثمَّ قال **ابن شاس**: وهكذا هذا الباب كما أشرتُ لك، إنَّما يرجعُ إلى ما كان أَمثل فأَمثل، على قَدرِ الإمكان، وإلى اعتبارِ الغالب، ليلَّا يخلَّ بوَجهِ التَّحرِّي دفعة، وليسلمَ مِن أن يكونَ مِن الغاشِمينَ الخابِطينَ خَبطَ عَشواء في مَعيشتِهم، لا يُبالونَ ولا يتَحرَّجون [1].

(ت): وقد نقل **ابن الفاكهاني** ما تقدَّم كما تقدَّم، ثمَّ قال: «يتعيَّن الاجتهاد في القُوتِ وتَحصيله مِن جِهةٍ تَسكنُ إليها النَّفسُ إن تَعذَّرت مَعرفة أصلِه، وهو الغالبُ في زَمَننا هذا، بل لا ينبغي اليومَ لأَحدٍ أَن يَسأَلَ عن أَصلِ شَيء، فإنَّ الأصولَ قَد فسدَت واستَحكمَ فسادُها، بل أَخذُ الشَّيءِ على ظاهرِ الشَّرع أَولى لَه مِن أَن يَسأَلَ عَن شيءٍ فَيتعيَّن له تَحريمه، ثمَّ يحتاجُ إليه فيأخذَه معَ عِلمِه بِحُرمتِه أَو شُبهتِه، لاسيما على قَولِ مَن قال مِن العلماء: الحلالُ ما لا يتبيَّن أَنَّه حرام، وهذا هو الأَرفقُ بالنَّاس، لا قول مَن قال: الحلالُ ما عُلِمَ أَصلُه، والذي عِندي في هذا الزَّمان أنَّ مَن أخذَ قدرَ الضَّرورةِ لنَفسِه وعيالِه مِن غَير سرَفٍ ولا زِيادةٍ على ما يحتاجُ إليه، لم يأكُل حرامًا ولا شبهة، ألا تَرى أَنَّه يحلُّ للمُضطرِّ أَكل الميتة، ومال الغَير علَى تَفصيلٍ تقدَّم، فما ظنُّك بما ظاهرُه الإباحة، هذا لا يكادُ يُختلَفُ فيه» انتهى كلام **ابن الفاكهاني** (رحمه الله تعالى).

---

(1) انظر: **عِقد الجواهر الثَّمينة** (3/ 557 ـ 560) بتصرُّف، **وجامع الأُمَّهات** (ص: 573 ـ 575).

(ت): أمَّا في أيَّامِ النَّهبِ واختِلاطِ الحلالِ بِالحرامِ في الأَسواق، فَيتعيَّنُ السُّؤال كما تقدَّم، والله سبحانَه أعلَم.

فصل [جامع]

به اختِتام الكتاب ـ أَعني: اختِتام كتاب **ابن شاس** و**ابن الحاجب** ـ إن صحَّت نِسبة (الجامع) إِليه.

قال **ابن شاس** (رحمه الله تعالى): اِعلم أنَّ جماعَ الخير كلّه في تَقوَى الله عزَّ وجلَّ، واعتزالِ شُرورِ النَّاس، ومِن حُسنِ إسلامِ المرءِ تَركُه ما لا يَعنيه [1].

وقَد قيل: لا ينبغي للعاقلِ أن يُرَى إلَّا ساعيًا في تَحصيلِ حَسنةٍ لمعادِه، أَو دِرهمٍ لمعاشِه، فكيفَ بِه معَ ذلك إن كان مُؤمنًا عالما بِما أَعدَّ الله له مِن ثَوابٍ وَعقابٍ علَى الطَّاعةِ والمعصية.

ويحقُّ على العالم أَن يتَواضَعَ لله سبحانه في علمِه، ويحترسَ مِن نفسِه، ويقفَ على ما أشكلَ عليه، وينصِفَ جُلساءَه، ويُلينَ لهم جانبَه، ويثبِّتَ سائِلَه، ويُلزِمَ نفسَه الصَّبر، ويتوقَّى الضَّجر، ويَصفحَ عن زلَّة جليسِه، ولا يؤاخذَه بِعثرته.

ومَن جالسَ عالما فليَنظُر إليه بِعَينِ الإِجلال، ولينصِت له عندَ المقال، فإن راجَعَه راجعَه تفهُّما لا تَعنُّتا، ولا يُعارِضه في جَوابِ سائل يَسأله، فإنَّه يلبسُ بذلك على السَّائل، ويُزري بِالمسئول.

وتُنتَظر بِالعالم فَيئَتُه، ولا تُؤخَذ عليه عثرَته، وبقَدرِ إِجلالِ الطَّالبِ للعالم ينتفعُ الطَّالبُ بما يَستفيدُ مِن علمِه، ومَن ناظرَه في علمٍ فبِالسَّكينةِ والوَقارِ وتَركِ الاستِعلاء،

---

(1) تقدَّم تخريجه.

فَحُسنُ التَّأنِّي وجميلُ الأدَبِ مُعينانِ على العلم، ونِعْمَ وزير العلم الحلمُ.

وما أولَى العالمَ بِصيانة نَفسِه عَن كلِّ دناءَة وعَيب، وإن لم يكُن فيه إثم.

وإنَّ أولى النَّاس بالمروءَةِ والأدبِ وصيانةِ الدِّينِ ونَزاهةِ الأنفُسِ لذُوُو العِلم، وحقيقٌ على العالمِ أن لا يخطوَ خُطوةً لا يَبتغي بها ثوابَ الله تعالى، ولا يجلسَ مجلسًا يخافُ عاقبتَه ووِزرَه، فإن ابتُليَ بالجلوسِ فيه فليَقُم لله عزَّ وجلَّ بِواجبِ حقِّه في إرشادِ مَن استَحضَره ووَعظِه، ولا يُجالِسه بِمُوافقتِه فيما يخالفُ الله عزَّ وجلَّ في مَرضاتِه.

ومِن إجلالِ الله عزَّ وجلَّ إجلال العالم العامِل، وإجلال الإمام المقسِط.

ومِن شِيَمِ العالمِ أن يكونَ عارِفًا بِزَمانِه، مُقبِلا على شأنِه، حافِظًا للسانِه، مُحترزًا مِن إخوانِه، فلم يوذِ النَّاسَ قَديما إلَّا معارفُهم، والمغرورُ مَن اغترَّ بِمَدحهِم له، والجاهلُ مَن صدَّقهُم على خِلافِ ما يَعرِفُ مِن نَفسِه.

والله سبحانَه وتعالى المسئول في أَن يوفِّقنا للإقبالِ على امتِثالِ مَأموراته، والإحجامِ عَن ارتِكابِ مَحظوراتِه، ويلهِمَنا ما يقرِّبُ مِن أَجرِه وثَوابِه، ويُباعِدَنا مِن سخَطِه وعقابِه، بِحُرمةِ سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وأصحابِه.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ النَّبيِّ الأمِّيِّ، وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ تَسليما كثيرًا إلَى يومِ الدِّين، والحمدُ لله ربِّ العالمين [1].

وهنا انتَهى (الجامع) لـ: ابن شاس، و(تابِعُه) [2]، والله الموفِّق بفضلِه.

---

(1) انظر: عِقد الجواهر الثَّمينة (3/ 561 ـ 562) بتصرُّف، وجامع الأمَّهات (ص: 575 ـ 576) بمعناه أيضا.

(2) أي: كتاب مَن تابعَه وحاذاه، والمقصودُ به: كتاب الجامع للإمام ابن الحاجب (ت: 646هـ)، الذي تابعَ ابن شاس (ت: 616هـ) في فصول (جامِعه)، والله أعلم.

فهرس الموضوعات

مقدِّمة المحقِّق..... 5

قسم الدراسة 7

الفصل الأول: التعريف بالإمام الثعالبي..... 9

الفصل الثَّاني: التعريف بكتاب الجامع الكبير..... 27

ملاحظات مهمَّة عن الكتاب: 33

نسخ الجامع الكبير: 35

النُّسخة المعتَمدة في التَّحقيق: 35

قسم التحقيق 37

مقدمة المؤلف..... 39

النَّوع الأول: فيما يتعلَّق بالقلوب 42

النوع الثاني: فيما يتعلَّق بالأقوال مِن مأمورٍ به أو منهيٍّ عنه 44

النَّوع الثَّالث: ما يتعلَّق بالأفعال 53

فصل: والدَّعواتُ خَمس 44

فصل: في اللِّباس..... 55

فصل: [دخول الحمَّام] 59

فصل: في آدابِ السَّفر 59
فصل: [خِصال الفطرة] 61
فصل: [التَّحلُّم] 62
فصل: [وسم الدَّواب] 63
فصل: [قتل الحيَّات] 63
فصل: فيما يتعلَّق بالمخاطبة والمعاشَرة 66
فصل: [الاستِئذان] 68
فصل: في تَشميتِ العاطِس 69
فَصل: في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر 70
فصل: في أَحكامِ المرَض 75
فصل: هَجرُ المسلم أَخاه المسلِم 77
باب في المكاسب 85
فصل: في تَصفية القُوت 89
فصل: [طريقُ الورع] 91
فصل [جامع] 93
فهرس الموضوعات 95